

تحليل وثيقة السياسة الخاصة بتدخلات الكوارث كمدخل لادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي

والتدخل مع الكوارث

**Analysis of the policy document on disaster
interventions as an introduction to the roles of
political practitioners in the Committee on
Sustainability and Climate Change and Disaster
Intervention**

د/ أسماء سعد سعد المعناوى

دكتوراه الفلسفة في الخدمة الاجتماعية

تخصص التخطيط الاجتماعي

DOI: 10.21608/fjssj.2023.297758

Url: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_297758.html

تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٣/٢/٣ م تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٤/١٤ م تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٤/٣٠ م
توثيق البحث: المعناوى، أسماء سعد سعد (٢٠٢٣). تحليل وثيقة السياسة الخاصة بتدخلات الكوارث كمدخل لادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، مج. ١٣، ع. (٣)، ص-ص: ١١٥-١٦٨.

٢٠٢٣ م

تحليل وثيقة السياسة الخاصة بتدخلات الكوارث كمدخل لادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث

الملخص:

الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التي تهدف تحديد ادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية. لمدارس الخدمة الاجتماعية، كما تعتمد الباحثة علي منهج دراسة الحال، والحالة هي ادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية وقد إستهدفت تلك الدراسة تحديد ادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، حيث تمثل إطار المعاينة: لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل في الكوارث والازمات بالرابطة الدولية لمدارس تعليم الخدمة الاجتماعية، كما تضمنت العينة وثيقة السياسة الخاصة بتدخلات الكوارث للجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، وتمثلت أدوات جمع البيانات في تحليل محتوى لبرامج وانشطة اللجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: تحليل المحتوى، وثيقة السياسة الخاصة، الكوارث، التغير المناخي.

Analysis of the policy document on disaster interventions as an introduction to the roles of political practitioners in the Committee on Sustainability and Climate Change and Disaster Intervention

Abstract:The current study is one of the descriptive studies that aims to define the roles of the political practitioner in the Committee on Sustainability and Climate Change and Disaster Intervention in the International Association of Schools for Social Work. Social work This study aimed to define the roles of the political practitioner in the Committee on Sustainability, Climate Change and Disaster Intervention in the International Association of Schools of Social Work, where the sampling framework represents: for displaced persons inside the camps in North Darfur state obtained from the Humanitarian Aid Commission, and the sample also included the policy document on interventions Disasters Committee on Sustainability, Climate Change and Disaster Intervention of the International Association of Social Work.

Keywords: Analysis content, policy document, Disaster, Climate Change.

اولاً: مشكلة الدراسة.

تعاني البشرية من الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والأعاصير، والزلازل، والتصحر والمجاعات، أو الكوارث في جميع أنحاء العالم أو الحوادث، وأعمال الشغب، والاضطرابات المدنية، والحروب. (David, 2008, p.60)

تتدخل مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال الأخصائيين الاجتماعيين المدربين في الأزمات، والكوارث الإنسانية من خلال المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والهيئات الدولية المنتشرة في كافة أنحاء العالم، لمساعدة الملايين من العملاء المعرضين للخطر الأزمات والكوارث الإنسانية. (Lbert, 2020, p.487)

والتخطيط الاجتماعي مدخل منهجي تطبيقي منطقي لحل المشكلات من خلال تقنية عالية تتعامل مع البيانات الدقيقة للوصول الي تصور لتطوير الخدمات الإنسانية، ويمارس التخطيط الاجتماعي في الدول والولايات والمقاطعات والمدن و الاتحادات والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، للمعالجة العديد من المشكلات مثل:- (الفقر/ رعاية الطفل والأسرة والشيخوخة/ والإسكان/ والجريمة والإحداث/ والصحة النفسية)، فالتخطيط الاجتماعي علاقات مع كافة الوظائف والعلوم الإنسانية (التخطيط الحضري/ التخطيط الإداري / الإدارة العامة / السياسة العامة / الرعاية الصحية) ويمارس من خلال مهنة الخدمة الاجتماعية)، وللمخطط الاجتماعي العديد من الأدوار من خلال (الخطة - تحديد الحاجات والقضايا - ترتيب الأولويات - والدفاع عن السياسة الاجتماعية المعنية من خلال إجراء البحوث، وجمع البيانات عن الحاجات والموارد البشرية بهدف تحسين البرامج والخدمات الاجتماعية. (Sager, 2017, p.742)

ويري دينس وآخرون "Dennis and Others" إن التخطيط الاجتماعي نشاط مرتبط عادة بالممارسة المجتمعية، وتنظيم المجتمع، والقيادة في مجال الخدمات الإنسانية، بل هي وظيفة مهمة في أي مجتمع، والتخطيط الاجتماعي هو عملية تعاونية تنطوي على العمليات التي تسمح للناس بشكل جماعي استكشاف الأصول والمجالات للتحسين وتطوير خطط العمل، وتقييم فعالية السياسات والبرامج الاجتماعية. (Ennis, 2006, p.144)

ويلعب التخطيط الاجتماعي دوراً هاماً مع المتضررين داخل المخيمات من خلال صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، و للمخطط الاجتماعي دور في صنع تلك السياسات لتلبية الحاجات الأساسية لهم والدفاع عن حقوقهم، ويقوم المخططون الاجتماعيون بالعديد من الأدوار

علي كافة مستويات الممارسة المهنية (الصغرى / الوسيط / الكبرى). (udith A, 2007, p.75)

يركز الأخصائي الاجتماعي الدولي عند التعامل المهاجرين واللجئين والنازحين خاصة المتضررين علي مجموعة من الأدوار من خلال أفضل الممارسات التي تقوم علي حقوق الإنسان، والاستناد إلى قوة العملاء في علاج المشكلة الحالية، واستخدام مؤشرات لقياس فعالية التدخلات المهنية، والممارسة الشمولية (الإدارة تشكل دعامة أساسية لهذا الممارسة)، و تتعدد مستويات الممارسة الصغرى (الفرد والجماعات والأسرة)، والوسيط Meso (المنظمات المحلية والمجتمعات المحلية) والكبرى Macro (المنظمات والأنظمة المعقدة والسياسات) ويمارس المخطط الاجتماعي والسياسي " Social Planer " ادوار عديدة علي المستويات الكبرى Macro والوسيط meso. (Iriam, 2017, p.444).

السياسة الاجتماعية هي أداة تطبيقية تستخدم من جانب الحكومات لتنظيم واستكمال مؤسسات السوق والهياكل الاجتماعية. غالبا ما يتم تعريف السياسة الاجتماعية علي انها الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والتوظيف والضمان الاجتماعي. ومع ذلك، والسياسة الاجتماعية هي أيضا إعادة التوزيع، والحماية والعدالة الاجتماعية. (sabel Ortiz, 2010, p.6)

ودعت المنظمات غير الحكومية والخاصة لدعم المنظمات غير الحكومية (NGSOS) توفير الموارد، والتدريب، والموظفين، والمساعدة التقنية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية للمساعدة في دعم الحركة الاجتماعية. بعض هذه NGSOS الحفاظ على الروابط مع المنظمات الدولية والعمل الاجتماعي في أمريكا الشمالية وأوروبا أو مع الأمم المتحدة. عبر الوطنية والحركة الاجتماعية والمنظمات (TSMOs) والمنظمات غير الحكومية التي لديها أعضاء في دولتين أو أكثر، ومكتب دولي لتنسيق الأنشطة عبر الوطنية أو تيسر. منظمة العفو الدولية، على سبيل المثال، هو أن تعبئ TSMO دولية قاعدة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يشككون في كل دولة من الدول عن ممارسات حقوق الإنسان وتحسين الموارد والخدمات القانونية لضحايا حقوق الإنسان وكثير من تعمل على مستوى بين الناس، وتوفير التعليم وحملات التبادلات المواطن، وتقاسم المعلومات، والخدمات التي تزيد من الوعي العامة. مع الحفاظ على التضامن الدولي الشبكات.؟ ت تثقيف الجمهور حول قضايا التنمية، وتوفير التدريب لحركة اجتماعية جديدة، أو العمل كدعاة لفئات محددة. TSMOs العمل

لتحقيق سياسات كل دولة من الدول بما يتماشى مع المعايير الدولية لكسب التأييد من جانب الوفود المشاركة في الاجتماعات الدولية، ورصد الامتثال للاتفاقات الدولية. (William G.2002, p.417). والرعاية الاجتماعية الدولية ميدانا للجهود المبذولة لتنمية الموارد البشرية من خلال جهود وأنشطة وخدمات المنظمات غير حكومية والخاصة غير متقيدة بحدود جغرافية وذلك لمقابلة الحاجات الإنسانية ومواجهة المشكلات الاجتماعية. (السروجي، ٢٠١٠، ص.٢٩٥)

تعتبر حقوق الإنسان من أهم الموضوعات التي تشغل اهتماما كبيرا منذ القرن الماضي على المستوى الدولي و الوطني. وربما يرجع ذلك الاهتمام إلى الظلم والجور الذي عانى منه الإنسان على مر العصور والرغبة في وضع حد له وضمان حياة إنسانية لجميع البشر. وبدأ هذا الاهتمام يتزايد بصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ونتيجة لذلك، بدأ المجتمع الدولي يقيم المؤتمرات ويعقد المواثيق والمعاهدات، كما بدأ ظهور العديد من المنظمات الدولية والمحلية للدفاع عن حقوق الإنسان. (زهارة، ٢٠٠٢، ص.٩)

الرعاية الاجتماعية والممارسة العملية في سياق دولي يركز على دراسة المشاكل الاجتماعية بين الدول وفيما بينها. وتشمل هذه المشاكل، على سبيل المثال لا الحصر:-

- الوفيات الناجمة عن الحرب.
- العدالة الاجتماعية.
- حقوق النساء والأطفال.
- القمع السياسي والديني والاقتصادي.
- حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء من الاضطهاد السياسي.
- الأشخاص النازحين بسبب الحروب، والصراعات السياسية، والكوارث الطبيعية.
- الفقر والاستغلال البشري والبيئي.

الحكم على الصعيد العالمي بشكل واضح ان 'محددة ومحدودة السلطة ويتناول المشاكل العالمية التي تؤثر على جميع الشعوب أيضا أساسية لتحقيق قرية عالمية والعدالة الاجتماعية و الاقتصادية، والسلام الدائم، وبيئة مستدامة. (Osalie, 2008, p.520) نص الإعلان العالمي لحقوق والتضامن في المواد ٢٨-٣٠ داعيا إلى "واجبات، والقيود المفروضة على الحقوق، والتي تشمل الحق في السلام الإنساني والإغاثة في حالات الكوارث (oseph M. 2006, p.426) أن دور منظمات المجتمع المدني في العالم مشهود و

مقدر في قضايا السلام و أن هناك تكوينات مدنية و منذ بداية القرن التاسع عشر تسهم في حل النزاعات و تعمل علي درء الخطر و تنبه الي عواقبه و مخاطره الوخيمة.
(يعقوب، ٢٠٠٨، ص.١٤)

• تصنيف منظمات المجتمع المدني الدولية:

- المنظمات غير الحكومية الشمالية (NNGOs) حيث يتمركز أغلبهم في البلدان المتقدمة في الشمال.
- منظمات المجتمع المدني الوطنية التي تستند في البلدان النامية وغالبا ما يسمى المنظمات غير الحكومية الجنوبية (SNGOs)، في حين أن منظمات المجتمع المدني المحلية وتشمل المنظمات الشعبية (جروس)، والمنظمات المجتمعية (المجتمعية cott G. 2007, p.206)

أهم منظمات الأمم المتحدة:

- برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني AIDS/HIV
- مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (المفوضية)
- الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)
- الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UNHSP – UNHabitat)
- الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (INSTRA)
- المعهد الأمم المتحدة لأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة
- مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
- صندوق الأمم المتحدة للسكان
- معهد بحوث الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية
- متطوعي الأمم المتحدة
- برنامج الغذاء العالمي (aniel Pollack, 2007, p.115)
- تشمل الشراكات مع المنظمات الدولية التالية:

- الأمم المتحدة، منظمة دولية لتعزيز السلام والأمن والتعاون في جميع أنحاء العالم.
- منظمة العفو الدولية، وهي منظمة عالمية تعمل على دعم حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، سواء بصفة عامة أو مع والأفراد.
- مجلس أوروبا مع ٤٦ دولة عضو، شكلت للدفاع عن حقوق الإنسان، لوضع اتفاقات على مستوى القارة لتوحيد الممارسات الاجتماعية والقانونية، وتعزيز الهوية الأوروبية
- الاتحاد الأوروبي، وهي منظمة مع التركيز على المجالات السياسية والاجتماعية، والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء ١٥.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهي منظمة مكرسة لمساعدة ولاسيما البلدان النامية من العالم في تطور دائم وصحة الطفل وخدمات الرعاية الاجتماعية
- المنظمات الحكومية الدولية (INGs). الوكالات المتخصصة (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب العمل الدولي).
- المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومن أمثلة، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة؛ الصليب الأحمر الدولي، والرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية.
- المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، وهي منظمة دولية ومنظمة غير حكومية تعمل في جميع أنحاء العالم لأسباب والرعاية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية. (osalie Ambrosio, 2003, p.535)
- الرابطة الدولية لمدارس الخدمة الاجتماعية، والمجتمع الدولي من المدارس والمعلمين في العمل الاجتماعي وتعزيز نوعية التعليم والتدريب، والبحث عن نظرية وممارسة العمل الاجتماعي، وإدارة الخدمات الاجتماعية، وصياغة السياسات الاجتماعية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

وفى هذا السياق ناقش العديد من الدراسات والأبحاث موضوع الكوارث بأبعادها المختلفة وقد تخيرت الباحثة من هذه الدراسات ما هو وثيق الصلة بموضوع الدراسة الراهنة، الأمر الذي يعود بالنفع على هذه الدراسة فمن ذلك:

دراسة (عبد اللطيف ١٩٩٢): حيث تهدف الدراسة إلى: التعرف على نوعية المشكلات التي تعاني منها الأسر المتضررة من الزلزال. التعرف على الجهود التطوعية التي بذلت لمواجهة المشكلات المترتبة على الزلزال وأهم المعوقات التي تحول دون فاعليتها. أبراز أهم ما يمكن

أن تسهم به طريقة تنظيم المجتمع لتنمية الجهود التطوعية. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى: ضرورة وجود جهاز لمواجهة الكوارث. يعطى هذا الجهاز الصلاحية الكافية للتحرك ومواجهة الكوارث. أن تكون هناك خطة تستوعب كافة الجهود الراغبة فى التطوع وأن توفر لها برامج التدريب والإشراف المناسبة. أن يكون هناك فريق عمل يضم المهنيين والمتطوعين وأن يعد هذا الفريق أعداداً جيداً لمواجهة المشكلات الناتجة عن الكوارث. أن تقوم الجهات المسؤولة فى المجتمع بإعداد أماكن متسعة توضع فيها كافة المساعدات العينية بحيث يمكن توزيع هذه المساعدات لمواجهة الكارثة فور وقوعها دون الانتظار. أن يقوم المتطوعين بتقديم المساعدة للمتضررين أولاً بأول. أن تطرح الحلول الخاصة بمواجهة الكارثة والبدائل المرتبطة بها أمام المتضررين وأن تتاح لهم فرصة الاختيار للبدائل المناسبة لهم. عمل خدمات الخط الساخن بحيث يساهم فيه المتطوعين من كافة التخصصات ويقدم المعلومات الخاصة بالكارثة لأفراد المجتمع فى أى وقت. أن تتاح الفرصة للمتطوعين والهيئات للإسهام فى عملية جمع المال وتوزيع التبرعات على المتضررين. أن تقوم المؤسسات التعليمية ومنها الخدمة الاجتماعية بعمل برامج تعليمية عن الكوارث وكيفية إدارة المنظمات الخاصة بإيواء المتضررين. أن تتم عقد دورات تدريبية لمدراء المنظمات المختلفة لإيضاح أهمية التطوع وكيفية الدعوة إليه وكيفية تدريب المتطوعين والإشراف عليهم.

دراسة عبد اللطيف (١٩٩٣): تهدف الدراسة إلى وصف الدور الذى يمكن أن يقوم به المنظم الاجتماعى لمساعدة أرباب الأسر المتضررة من الزلزال فى المطالبة بحقوقهم والاتصال بالجهات المسؤولة بالمجتمع. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها: عدم قدرة الأسر المتضررة على التعبير عن مشكلاتهم بشكل محدد وصريح وعدم معرفتهم بالجهات المسؤولة والاتصال بها لمواجهة المشكلة والتهويل والمبالغة فى عرض المشكلات وافتقاد الثقة بين الأسر المتضررة والمسؤولين. عدم وجود قيادات طبيعية يمكن الاعتماد عليها. وكذلك الاعتماد على الإجراءات الروتينية لصرف المساعدات وعدم الدراسة العلمية الدقيقة لحاجات ومشكلات المتضررين والاقتصار على الدور العلاجى فقط فى مواجهة المشكلات. عدم المعرفة بأساليب الدفاع واستراتيجياته.

- دراسة فضلى (١٩٩٣): وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة المشكلات الفردية المترتبة على المتضررين من الزلزال ومؤشرات علاجها من منظور الأزمة فى خدمة الفرد. حيث أشارت نتائج هذه الدراسة أن هناك مشكلات فردية مترتبة على الزلازل تم ترتيبها حسب أهميتها

الإحصائية وهي: المشكلات النفسية. ٢- المشكلات الصحية. ٣- المشكلات الأسرية. ٤- مشكلات الإسكان. ٥- مشكلات العلاقات الاجتماعية. ٦- المشكلات الاقتصادية. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى تصور نموذج مقترح وفق آراء عينة الدراسة من المتخصصين في خدمة الفرد انطلاقاً من منظور الأزمة في خدمة الفرد لكل مشكلة من المشكلات السابقة، مع مراعاة أن هذا النموذج ينطبق على هذه المشكلات أو بعدها مباشرة أو أثناء وجود المتضررين في مساكن الإيواء والمخيمات.

دراسة الصادي (١٩٩٣): وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات تنظيم المجتمع مع سكان المجتمع عند التعامل مع مواقف الأزمات بالإضافة إلى معرفة الأساليب المستخدمة لاستئثار السكان لتحقيق المشاركة ومعرفة الأساليب التي يمكن استخدامها في إعداد السكان لمواجهة الأزمات للوصول إلى تصور مقترح لبرنامج تدريبي للتعامل مع مواقف الأزمات. وأهم نتائج هذه الدراسة تتمثل في أن أكثر الاستراتيجيات ملائمة في التعامل مع مواقف الأزمات هي استراتيجيات الاتصال والإقناع والمشاركة واستراتيجية الإقناع والاتصال والضغط، كما أن هناك العديد من النقاط التي يحتويها البرنامج التدريبي للتعامل مع الأزمة من خلال العناصر الآتية وهي التعريف بالأزمة، كيفية دراسة الأزمات، تحديد عناصر الأزمة وضع أساليب سليمة لمواجهتها وكيفية حث المواطنين على المشاركة الفعالة وأهمية سرعة التحرك لمواجهتها وأهم المعايير والأساليب التي تم على أساسها مواجهة الأزمة المجتمعية بالإضافة إلى أهمية وجود خطة طويلة المدى لمواجهة الأزمات المجتمعية.

دراسة عبد السند (١٩٩٣): تهدف الدراسة إلى تحديد الآثار الاجتماعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية- (الزلازل) نحو نموذج مقترح لطريقة تنظيم المجتمع للتعامل مع الكوارث حيث وكانت أهم نتائجها أن هناك آثار سلبية وأخرى إيجابية في المجال الصحي نتيجة الزلازل إلا أنه أمكن التغلب عليها، أما في المجال التعليمي فإن الآثار السلبية التي أحدثها الزلزال كانت أكثر وضوحاً على بناء المجتمع ووظائفه وبالتالي يحتاج ذلك إلى وقت حتى يمكن التغلب عليها وهو ما انطبق على مجال الإسكان وذلك لأن الآثار السلبية تعبر عن آثار مادية ملموسة، وهو ما لم ينطبق على المجال الثقافي والإعلامي حيث كانت الآثار الإيجابية أكثر وضوحاً من الآثار السلبية الناتجة عن الكارثة وتوصلت الدراسة إلى نموذج مقترح لطريقة تنظيم المجتمع للتعامل مع الكوارث الطبيعية بعد حدوث الكارثة مباشرة في محاولة للتغلب على آثارها ويشتمل هذا النموذج على الهدف وتحديد نمط البيئة والاستراتيجيات والتكنيكات والأدوار

المهنية والمستفيدون ومصادر التمويل وخطط ومشروعات العمل المهني والهيكل التنظيمي هذا وقد طبقت الدراسة على عينة من مسئولى الهلال الأحمر العربى.

- دراسة محمد (١٩٩٥): تهدف الدراسة إلى التدخل المهني للخدمة الاجتماعية لمساعدة الأسرة على التعامل مع المشكلات التى تعوق أداء وظائفها فى حالة الأزمة . وكانت أهم نتائج الدراسة أن التدخل المهني للخدمة الاجتماعية قد ساعد الباحثة على مساعدة الأسر على مواجهة المشكلات المرتبطة بإشباع بعض الحاجات المادية مثل حل مشكلة إيجار السكن وتوفير بعض الخدمات الصحية والتنمية والتعليمية والاتصالات وأن التدخل المهني قد ساهم فى الحد من المشكلات بصفة عامة، والمشكلات المعنوية خاصة ما يتعلق بتنمية الشعور بالانتماء وتنمية العلاقات الاجتماعية وتنمية روح المشاركة المجتمعية.

- دراسة أبو النيل (١٩٩٥) تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الخدمة الاجتماعية فى العمل الفريقى لمواجهة المشكلات الصحية الناجمة عن الكوارث الطبيعية. وكانت أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك مشكلات صحية عانى منها أفراد الأسر المتضررة من الكوارث الطبيعية نتيجة قصور الخدمات الصحية وإمكانية المستشفيات الحكومية وعدم جدوى القوافل الطبية بالإضافة إلى أهمية الدور المهني للأخصائى الاجتماعى لمواجهة مشكلات الأسر المتضررة من الكوارث. من وجهة نظر المستفيدين إلا أن ثمة صعوبات ومعوقات تواجه ممارسته لدوره فى هذا المجال فضلاً عن هذا توصلت الدراسة إلى تصور لدور مقترح للأخصائى الاجتماعى فى العمل الفريقى لمواجهة المشكلات الصحية الناجمة عن الكوارث الطبيعية من حيث الاستراتيجيات- الأدوار- المهارات- الأساليب والوسائل - متطلبات التصور المقترح.

دراسة كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان (١٩٩٥): ولقد كانت أبرز نتائجها أن هناك خدمات حكومية تقدم للمتضررين من الكوارث وهى خدمات الإيواء والإعانات الفورية وإزالة آثار الكارثة وترميم وعلاج الآثار المدمرة، وأن هناك جهود أهلية تتمثل فى مشاركة القيادات الطبيعية والمواطنين والجمعيات الأهلية، كما أن هناك تنسيق يتم بين الهيئات الحكومية لاحتواء آثار الكوارث. وأن هناك جمعيات أهلية متعددة تقوم بتدريب المواطنين على المشاركة فى مواقف الكوارث أهمها جمعية الهلال الأحمر لما أوصت الدراسة إلى ضرورة زيادة التعاون والتنسيق بين الهيئات الحكومية والأهلية لإيجاد التكامل فى الخدمات.

دراسة القبندى (١٩٩٦): تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور الجمعيات ذات النفع العام فى مواجهة الأزمات والكوارث. توصلت نتائج الدراسة إلى أن دور الجمعيات ذات النفع العام تجاه

الكوارث تمثل في توفير الخدمات الطبية والاجتماعية، وتقديم المعونة المادية، حل المشكلات ومواجهتها، وإعداد الكوادر الفنية التي تقوم بالخدمات الإنسانية في حالات الطوارئ والإغاثة. دراسة عبد الدايم (١٩٩٧): حيث هدفت الدراسة إلى تقديم تصور للدور الذي يمكن أن تسهم به طريقة تنظيم المجتمع في التعامل مع المشكلات المجتمعية المترتبة على أزمة السياحة، وانتهت إلى وضع دور تصوري يمكن أن تساهم به طريقة تنظيم المجتمع في هذا الشأن. وكانت أهم نتائج الدراسة: وجود العديد من المشكلات المجتمعية المترتبة على أزمة السياحة منها مشكلات اجتماعية تتعلق بالمشاجرات الأسرية وعدم تفهم الأسرة لوضع الزوج وهناك مشكلات اقتصادية تتعلق بعدم وجود عائد والاستغناء عن العاملين وانخفاض الرواتب. أتضح أن هناك جهود حكومية وأهلية لمواجهة المشكلات المجتمعية المترتبة على أزمة السياحة لكل من وزارة السياحة وهيئة تنشيط السياحة والجمعيات الأهلية. وتوصلت الدراسة إلى إطار تصوري مقترح لدور طريقة تنظيم المجتمع مع المشكلات المترتبة على أزمة السياحة.

دراسة الطبلاوى (١٩٩٧) حيث تهدف الدراسة إلى دراسة ماهية ثقافة المنظمة وتأثير ثقافة المنظمة على فعاليتها وتحديد سمات الثقافة التنظيمية القوية كأحد متطلبات مواجهة الفعالة للأزمة. حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: قيام الإدارة العليا بكل منظمة بدراسة وفهم والثقافة السائدة بالمنظمة والتعرف على الجوانب الإيجابية منها والجوانب السلبية بالشكل الذي يمكنها دعم الجوانب الإيجابية وتمييزها والاستفادة منها ومواجهة الجوانب السلبية ومحاولة علاجها أو القضاء عليها. وكذلك اختيار القيادات الإدارية للمنظمات من ذوى الاتجاهات الإيجابية نحو التغيير والقادرين على التعامل معهم بفاعلية ونجاح. وضع نظام فعال للاتصالات وإمداد العاملين بالمعلومات الصادقة وفي وقت مبكر عن التغيرات المتوقع إدخالها ومجالات هذه التغيرات: تطوير وتحديد الهياكل التنظيمية للمنظمات بحيث تتسم بدرجة عالية من المرونة وتكون قادرة على التكيف والتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية. وأشارت النتائج أيضاً إلى: أن للثقافة التنظيمية القوية البناءة تأثيراً موجباً جوهرياً على الفعالية التنظيمية وأن هذه الثقافة تتسم بالخصائص التالية: التجانس - جماعة العمل - القدرة على التكيف - الابتكار. ويمكن توضيح الخصائص السابقة كأحد متطلبات مواجهة الفعالة للأزمة وذلك من خلال نموذج مقترح يوضح العلاقة بين ثقافة المنظمة والمواجهة الفعالة للأزمة. إن المواجهة الفعالة للأزمة لا تقتصر على الإدارة العليا فقط ولكنها مهمة كل فرد من

أفراد المنظمة ومع ذلك فإنه يقع على عبء الإدارة العليا بل ويكون لزاماً عليها غرس وتنمية ثقافة تنظيمية قوية وبناءة تتسم بمجموعة الخصائص والسمات السابق ذكرها.

دراسة مسلم (١٩٩٧): دور الهيئات الحكومية والأهلية فى إشباع احتياجات متضررى الزلزال (دراسة ميدانية بمساكن عين حلوان) وتهدف هذه الدراسة إلى: تحديد مدى إشباع الخدمات التى تقدمها كل من الهيئات الحكومية والأهلية لاحتياجات متضررى الزلزال من وجهة نظر المستفيدين. تحديد مدى إشباع الخدمات التى تقدمها كل من الهيئات الحكومية والأهلية لاحتياجات متضررى الزلزال من وجهة نظر المسؤولين. التعرف على الاختلاف من استجابات المبحوثين من المستفيدين والمسؤولين عن مدى إشباع كل من الهيئات الحكومية والأهلية لاحتياجات متضررى الزلزال بمساكن عين حلوان. تحديد المعوقات التى تواجه كل من الهيئات الحكومية والأهلية فى تقديم الخدمات التى تشبع احتياجات متضررى الزلزال من وجهة نظر المستفيدين والمسؤولين. الوصول لبعض المقترحات للتغلب على المعوقات التى تواجه كل من الهيئات الحكومية والأهلية لإشباع احتياجات متضررى الزلزال. تحديد مدى التنسيق بين كل من الهيئات الحكومية والأهلية فى تقديم الخدمات التى تشبع احتياجات متضررى الزلزال. وكانت أهم نتائج الدراسة هى: الاتفاق بين المستفيدين والمسؤولين على إشباع الخدمات المتنوعة التى تقدمها كل من الهيئات الحكومية والأهلية لاحتياجات متضررى الزلزال. وجود معوقات إلى حد ما تواجه كل من الهيئات الحكومية والأهلية فى تقديم الخدمات المتنوعة لإشباع احتياجات متضررى الزلزال مع وجود مقترحات للتغلب عليها من وجهة نظر كل من المستفيدين والمسؤولين. وجود تنسيق حول تبادل الموارد وبرامج العمل المشتركة بين كل من الهيئات الحكومية والأهلية فى تقديم الخدمات المتنوعة وإشباع احتياجات متضررى الزلزال. وجود فروق معنوية بين تقديرات المبحوثين من المستفيدين والمسؤولين عن دور كل من الهيئات الحكومية والأهلية فى مدى إشباع احتياجات متضررى الزلزال. خلصت الدراسة إلى عدد من المقترحات للتغلب على المعوقات التى تواجه الهيئات الحكومية والأهلية خلال مساعدة المتضررين من الزلزال.

دراسة على (٢٠٠١): تسعى الدراسة إلى التعرف على تطوير دور المنظمات غير الحكومية فى مواجهة الأزمات والكوارث وتوصلت إلى نتائج أهمها: تنمية الوعي لدى المتطوعين والعاملين بالجمعيات الأهلية فيما يتعلق بأدوار الجمعيات فى مواجهة الأزمات والكوارث. تنمية الموارد المادية والبشرية للجمعيات الأهلية. عرض مشاكل الجمعيات فى مجالات

التشريع القانوني والحلول المقترحة لعلاج هذه المشاكل. يجب الاستفادة من ثورة الاتصالات والعمل على إدماج الجمعيات الأهلية في الشبكة الدولية للاستفادة من التجارب الدولية والمؤتمرات العالمية. ضرورة تكوين فريق عمل مدرب لمواجهة الأزمات والكوارث حتى يكون مستعد للتصدي لها في أي وقت.

دراسة محمد (٢٠٠٣) حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على دور العلاقات العامة أثناء حدوث الأزمات. وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أوضحت أن العلاقات العامة تسهم في التعامل مع الأزمات عند حدوثها من خلال متابعة رد فعل الجمهور وتنفيذ الحملات الإعلامية المتعلقة بالأزمة وكذلك شرح موقف الجامعة لجمهورها. كما خلصت إلى أن إدارة الأزمات لا تعتبر وظيفة من وظائفها وإنما هي موقف طارئ يواجه المنظمة في حين تناولت الدراسة عملية التنبؤ بالأزمة على أنها أحد أنشطة العلاقات العاملة لكونها تهتم بقياس الآراء والاتجاهات والمخاطر قبل حدوثها. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الجامعات بوضع استراتيجية للتعامل مع الأزمات التي تواجهها.

دراسة الضويحي (٢٠٠٤) حيث أن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو إبراز أهمية التخطيط الإعلامي ودوره في مواجهة الكوارث والأزمات وكانت أهم نتائج هذه الدراسة هي: العمل على تنمية الوعي لدى المواطنين بأهمية التعاون مع الدفاع المدني في مواجهة الأزمات والكوارث. إنشاء إدارة متخصصة بالدفاع المدني لمواجهة الأزمات والكوارث وتزويدها بخبراء في التخطيط الإعلامي لضمان وضع الأطر العامة للمساندة الإعلامية في مراحل مقاومة الأزمة أو الكارثة سواء من قبل أو أثناء أو بعد الأزمة. الحرص على تخصيص متحدث رسمي يتمتع بالخبرة والكفاءة للإدلاء بالتصريحات حول مسار الأزمة أو الكارثة مع ضرورة الحرص على صدق الأخبار. الاستعانة بالخبراء عند وضع الخطط الإعلامية لضمان التنسيق بين مراحل إدارة الأزمة أو الكارثة قبل وأثناء وبعد الأزمة والمساندة الإعلامية الفعالة في كل مرحلة. وضع خطط إعلامية لتوعية المواطنين بكيفية إتباع طرق الأمن والسلامة كأسلوب وقائي قبل وقوع الأزمات والكوارث وكيفية التصرف عند وقوع الأزمات والكوارث. الحرص على وضع خطط إعلامية مسبقة لمواجهة الأزمات والكوارث مع توفر عناصر المرونة والواقعية في الخطة لكي تستجيب لأي تغيرات في مسار الأزمة أو الكارثة وللاستفادة من عنصر الوقت.

دراسة الحملاوى (٢٠٠٥): تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الوعي الاجتماعى فى مواجهة الأزمات والكوارث البيئية وخاصة أزمة التلوث البيئى. كما تهدف إلى التعرف على أهم الأزمات والكوارث البيئية ومدى مساهمة الناس فى التصدى لها والكشف عن نوعية هذه المساهمة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: الوعي الاجتماعى له دور هام فى التقليل من آثار هذه الأزمة وأضرارها على الإنسان والبيئة. ضرورة صياغة خطط لتوعية الناس للتعامل السليم مع الأزمات والكوارث البيئية وذلك من خلال برامج إعلامية مدروسة عن طريق الإذاعة والتلفزيون والصحافة والندوات العامة لتبصير الناس بخطورة هذه الأزمات والكوارث وكيفية استجابتهم لها وأساليب تصرفاتهم معا إيجابياً وضرورة تجاوبهم مع الأجهزة الحكومية والأهلية المعنية بهذه الكوارث للتقليل من أضرارها على المجتمع. التأكيد على ضرورة وجود روح العمل التطوعى وتميئها بين أفراد المجتمع خاصة فى المجال البيئى وضرورة وجود تعاون فعال بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية فى المجال البيئى فى كل أزمات التلوث البيئى.

دراسة Paidilla- sg, (1989): وقد تم تطبيق هذه الدراسة فى الفلبين مع السكان الذين يعانون من مشكلات بيئية تمثلت فى التعرض للكوارث المرتبطة بالفيضانات والتي كان لها مردود سيئ على السياحة بالمناطق التى يحدث بها الكوارث ولذلك لعبت المنظمات غير الحكومية فى تنمية وتنشيط السياحة دوراً وذلك من خلال تضامن وتكامل القطاع الأهلى فى المجال السياحى والقيام ببرامج تنموى لإحداث نوعاً من الجذب السياحى من خلال المشاركة الأهلية لأفراد المجتمع وتم تنفيذ تلك الدورات التدريبية على مستوى فنى عال من خلال المتخصصين وقائمة على التنظيم والعمل الاجتماعى المنظم وذلك من خلال المشاركة الأهلية لسكان المجتمع فى الحفاظ على البيئة التى يسكنونها ومن خلال تنمية البيئة السياحية بالاعتماد على تضافر الجهود الأهلية فى تكامل وتضامن واحترام الثقافة والقيم الخاصة بالمجتمع.

دراسة Baronet Anne Marie, Gerber Garyi (1997): قد خلصت هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة من المتغيرات التى تحدد رضا العملاء عن خدمات التدخل فى الأزمات من خلال الاستعانة ببعض الأدوات مثل الاستبيان والأسئلة المفتوحة والمحادثات التلفونية مع ٩٩ عميل بمراكز أزمات المجتمع، حيث وجدت ارتباطات قليلة بين وجهات نظر العملاء تجاه بعض المتغيرات الخاصة بالرضا عن الخدمة أثناء الأزمة.

دراسة (1997) Torrence Elizabeth Reed ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن عملية صنع واتخاذ القرار مرتبطة ارتباطاً وثيقاً لطبيعة الأزمة وخصائصها كما أكدت على أنه يمكن تحديد المتغيرات التي تساعد في إدارة الأزمة، وتحديد أهم العواقب المترتبة على ضعف القرارات أثناء الأزمة.

دراسة (2000) Moson Stanley، بينت هذه الدراسة أهمية كل من التدريب وتقديم الرعاية في تحقيق المشاركة في المجتمعات المحلية أثناء فترات الأزمات الاجتماعية. دراسة (2002) Boehm Amon، وتبين نتائج هذه الدراسة إلى أهمية المشاركة التطوعية من جانب جماعات المجتمع المحلي أثناء الأزمات المجتمعية بمراحلها المختلفة. دراسة (2005) Harvy, Steve, Haine Victory، أكدت هذه الدراسة على أهمية اتخاذ القرارات بشأن استثمار الموارد البشرية خلال موقف الأزمات المجتمعية، كما أكدت على أهمية الالتزام التنظيمي للعاملين بالمنظمات خلال الأزمات. ثانياً: الاطار النظري.

(١) مفهوم الكارثة.

الكارثة: يلاحظ وجود خلط كبير بين الكارثة والأزمة نتيجة للارتباط الشديد بين الكلمتين. وتعرف الكارثة دولياً على أنها "حادثة ينجم عنها خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وتلوث البيئة وقد تكون طبيعية أو من فعل الإنسان سواء كان الفعل إرادياً أو غير إرادياً ويتطلب لمواجهتها جهد الدولة أو الجهود الإقليمية أو الدولية وفق حجم الكارثة ومدى الخسائر التي تنجم عنها.(العبودي وآخرون، ١٩٩٨، ص. ٧) فالكارثة هي حالة مدمرة حدثت بالفعل ينجم عنها ضرراً سواء في الماديات أو غير الماديات أو هما معاً والحقيقة قد تكون الكوارث سبباً لأزمات ولكنها بالطبع لا تكون هي ذاتها الأزمات أي أن الكارثة قد ينجم عنها أزمة، لكنها لا تكون هي الأزمة في حد ذاتها. ومن هنا فإن مصطلح "الكارثة" قاصر على التعبير تماماً عن مصطلح الأزمة فمفهوم الكارثة كثير ما يرتبط بالحس القومي خاصة إذا كانت كارثة طبيعية عامة، لم يتدخل الإنسان في صنعها.

هي حدث مفاجئ يتأثر به عدد كبير من الناس مسبباً خسائر فادحة في الممتلكات والأرواح وأيضاً تلوث البيئة وقد تكون الكارثة طبيعية أو تكون من فعل الإنسان كما يكون له تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاد القومي والاجتماعي (إسماعيل، ٢٠٠٣، ص. ٣٦٢)

إن كلمة أزمة تجدر الإشارة إلى ذكر عدد من السمات والخصائص التي تميز الأزمة وتعد من المظاهر الأساسية لها:

١. استحوذها على بؤرة الاهتمام من جانب الأفراد والمؤسسات المتصلة أو المحيطة بها كما تجذب الأزمة انتباه وسائل الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب.
 ٢. تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من الخوف والتوتر مما يضعف إمكانيات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.
 ٣. ضيق الوقت لاتخاذ القرار حيث عملاً عاجلاً يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمور.
 ٤. تستوجب مواجهة الأزمات درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات وحسن توظيفها في إطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة. (حسني، ١٩٩٨، ص ١).
- ب) خصائص الكارثة:** يجب تحديد أهم الخصائص الواجب معرفتها لكي نطلق عليها كارثة وأهم هذه الخصائص ما يلي:-

- ١- تسبب في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر.
- ٢- الأحداث المتتابعة والمتسارعة والتي يمكن أن تكون نقطة تحول أساسية.
- ٣- وجود العديد من القوى ذات الاتجاهات الضاغطة على متخذى القرار.
- ٤- قد يشكل هذا الضغط تهديد أعلى الدولة.
- ٥- كونها تمثل تهديداً لحياة الإنسان وممتلكاته وبيئته.
- ٦- مواجهتها تستوجب خروجاً عن الطرق والوسائل والأنماط التنظيمية المألوفة أو التقليدية في مواجهة المشكلات والمواقف التي تليها يمكن الاستعانة ببعض القوى الخارجية للمساهمة في مواجهة الكارثة.
- ٧- أن مواجهتها تستوجب حالة من التحكم في الطاقات والإمكانيات المتاحة وحسن توظيفها واستخدامها الأمثل. أن مواجهتها تتطلب درجة عالية من الاتصالات الجيدة والفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة المشتركة والمرتبطة ببعضها البعض.
- ٨- مواجهتها تتطلب ابتكار النظم أو نشاطات جديدة تمكن من استيعاب ومواجهة الظروف الجديدة والتي تترتب على التغييرات الفجائية.

٩- تساعد الكارثة على ظهور أعراض سلوكية مرضية خطيرة أو على العكس

فقد تظهر جوانب إيجابية (الشريف، ١٩٩٥، ص.٩٠)

ج (الفرق بين الأزمة والكارثة. حاول البعض التفرقة بين الكارثة والأزمة بناء على مجموعة من المحكات من أهمها:

١. طبيعة الحدث حيث يختلف الزلزال أو غرق سفينة عن تعرض شخص لأزمة قلبية مثلاً.

٢. مدى الانتشار فالكارثة أوسع حيث أن الأزمة تقتصر على فرد أو أسرة أو عدد من الأفراد أما الكارثة فيصل عدد المتأثرين بها إلى الآلاف بل إلى الملايين في بعض الأحيان.

٣. الإمكانات المطلوبة للسيطرة على الكارثة أكثر كثيراً من تلك المطلوبة للسيطرة على الأزمة (زيدان وآخرون، ٢٠٠٢، ص.٣٦)

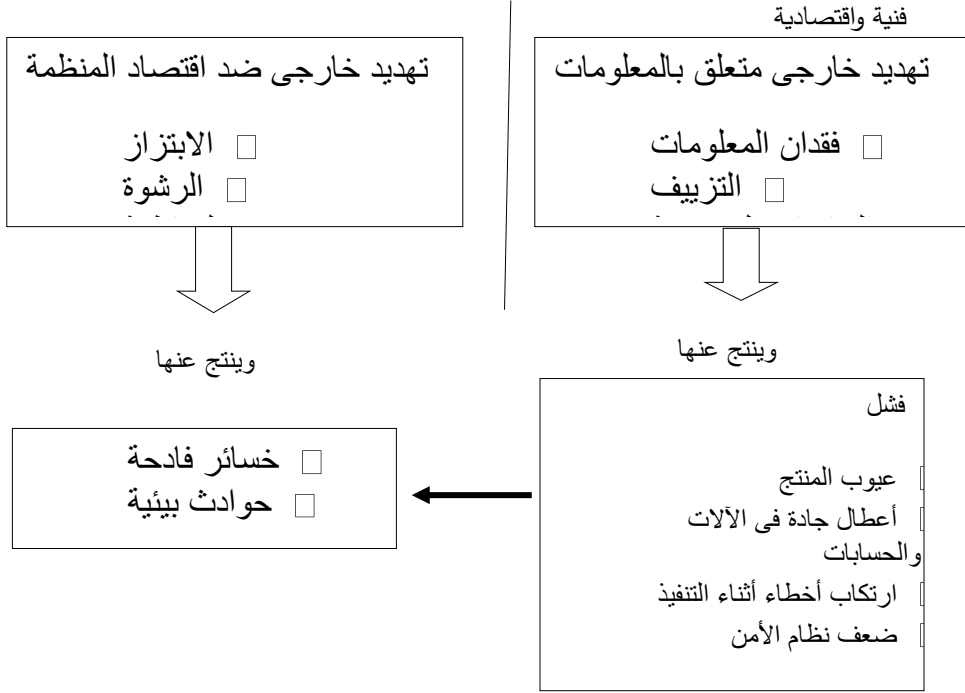
جدول رقم (١) يوضح الفروق بين الأزمة والكارثة

الكارثة	الأزمة	عناصر المقارنة
كاملة	تصاعدية	المفاجأة
بشرية ومادية كبيرة	معنوية وقد يصاحبها خسائر بشرية ومادية	الخسائر
غالباً طبيعية وأحياناً إنسانية	إنسانية	أسبابها
صعوبة التنبؤ	إمكانية التنبؤ	التنبؤ بوقوعها
تفاوت في الضغط تبعاً لنوع الكارثة	ضغط وتوتر عال	الضغط على متخذ القرار
غالباً ومعلنه	أحياناً... وبسريرة	المعونات والدعم
محلية وإقليمية ودولية (أنظمة الحماية المرئية)	داخلية	أنظمة وتعليمات المواجهة

وما يجدر الإشارة به إليه في هذا الصدد بأن الأزمة قد تقضى إلى كارثة.. كما أن الكارثة

قد تولد أزمة أو أزمات متنوعة. (شعلان، ١٩٩٩، ص. ١٢٤)

د (أنواع الكوارث. والشكل التالي يوضح أنواع الأزمات من حيث الجوانب الفنية والاقتصادية



الكوارث البشرية فتتقسم إلى:

غير إرادية مثال حوادث الطرق، تلوث الهواء والتربة إرادية مخططة مثال الحروب والإرهاب والسلب. (المؤتمر السنوي العاشر، ٢٠٠٥، ص. ٦٣)

كما تصنف الكوارث على النحو التالي:

١- الكوارث من حيث إمكانية التنبؤ بها:-

أ- كوارث يمكن التنبؤ بها والعمل على تقليل أثارها ومن أمثلتها.

- الفيضانات المدمرة التي يمكن التنبؤ بها.
- الكوارث الناتجة عن تقادم بعض الأزمات لو تركت دون معالجة مثل الأزمات الداخلية (أزمات الإرهاب).

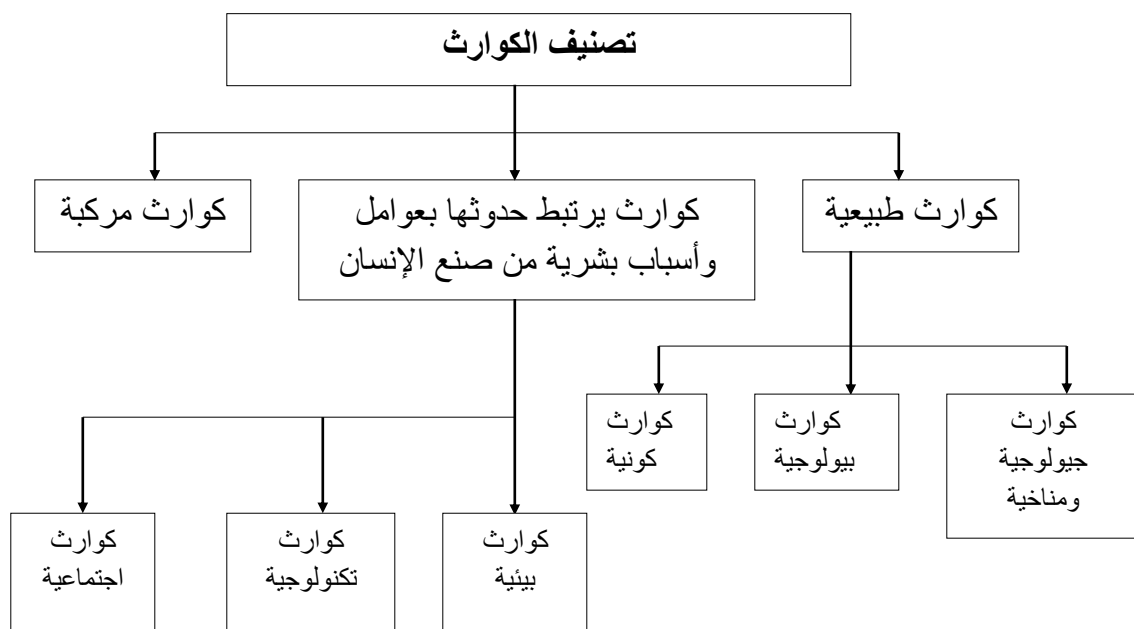
ب- كوارث يصعب التنبؤ بها إلا أنه يمكن تلافى تكرارها ومن أمثلتها.

- كوارث سقوط الطائرات وخطفها وكوارث انهيار المباني.

- كوارث اصطدام القطارات وحوادث الطرق السريعة والحرائق فى المخازن الهامة.
- ج- كوارث لا يمكن التنبؤ بها: هذا النوع من الكوارث لا يكون نتيجة لازمة وتكون الكارثة فيه غير مسبوقه بمقدمات.
- ومن أمثلتها: التفجيرات الإرهابية المفاجئة لأحد المباني أو أحد وسائل النقل أو وقوع زلزال مدمر ويتطلب هذا النوع من الكوارث التركيز على تقليل أثاره وتلافى زيادته وتقاومه.
- تصنيف الكوارث من حيث شدة الخطورة: تختلف الكارثة طبقاً لحجم الخسائر الناتجة منها واتساع المنطقة التى تحدث بها كالاتى:
- أ- كوارث بسيطة: يكون تأثيرها محدود داخل محافظة أو مدينة ويمكن مواجهتها بإمكانيات المحافظة.
- ب- كوارث متوسطة: يكون تأثيرها كبير نسبياً ويشمل أكثر من محافظة/ مدينة ويمكن مواجهتها بإمكانيات المحافظات/ المدن المتضررة بعد تدعيمها بإمكانيات وزارة الإدارة المحلية المسئولة عن التنسيق مع أجهزة الدولة.
- ج- كوارث شديدة: يكون تأثيرها على عدة محافظات ويحتاج إلى إمكانيات الدولة بالإضافة إلى بعض المعونات الخارجية لمواجهتها.
- د- المنطقة المنكوبة: هى المنطقة التى تصل شدة الكارثة بها لدرجة عدم قدرة وزارة الإدارة المحلية على مواجهتها نتيجة تدمير البنية الأساسية بدرجة كبيرة (طرق/ كهرباء/ وسائل اتصال/ عناصر إنتاج/ خسائر بشرية كبيرة) وتحتاج لمواجهتها إمكانيات الدولة وتعاون المنظمات الدولية والدول المجاورة. (الطيب، ١٩٩٢، ص٥٢)
- وهناك تصنيف آخر للكوارث يتضمن الآتى:
- ١- الكوارث الطبيعية: هى تلك الأحداث التى لا دخل للإنسان فى وقوعها أو السبب فيها ويقتصر دوره فقط على محاولة التقليل من أثارها تبعاً لما يتوفر لديه من وسائل التأمين والوقاية، ويمكن تقسيمها إلى:-
- كوارث جيولوجية ومناخية.
- كوارث بيولوجية.
- كوارث كونية.

- ٢- الكوارث التي يرتبط حدوثها بعوامل وأسباب بشرية: هي تلك الأحداث التي يرتبط العامل البشري بحدوثها، سواء بطريقة عفوية أو بطريقة عمدية، ويمكن تقسيمها إلى كوارث بيئية وكوارث تكنولوجية وكوارث اجتماعية.
- ٣- الكوارث المركبة: وهي حدوث ظاهرة تتسبب في كارثة تدفع هي بدورها إلى حدث يؤدي إلى كارثة وليس من الضروري أن تتوالى الأحداث متتالية بل من الممكن أن تقع معها وفي نفس الوقت.

ويمكن توضيح هذا التصنيف في شكل رقم (٥) على النحو التالي:



شكل رقم (٢) يوضح تصنيف الكوارث

هـ (مراحل التعامل مع الكوارث:

(١) مرحلة ما قبل وقوع الكارثة

- ١- تحديد أنواع الكوارث البيئية أو البشرية والمناطق الأكثر تأثراً ومعرفة التأثير المتوقع لكل نوع منها.
- ٢- جمع المعلومات المتوفرة محلياً ودولياً عن كيفية مواجهة الأزمات والكوارث وسبل التخفيف من الأضرار التي تنتج عنها.

- ٣- حصر الإمكانيات المتوفرة على المستوى المحلى والقومى والدولى وتحديد كيفية الاستعانة بها بطريقة تكفل سعة مواجهة الأزمة أو الكارثة.
- ٤- تحديد الجهات المسؤولة عن الإبلاغ عن الأزمة أو الكارثة أو توقع حدوثها.
- ٥- وضع الإجراء المناسب لكل نوع من أنواع الأزمات والكوارث.
- ٦- إنشاء غرفة عمليات مركزية لتلقى البلاغات عن الكارثة ومتابعة استقبال وإرسال المعلومات الدقيقة عنها بهدف حشد الإمكانيات اللازمة لمواجهتها.
- ٧- الإشراف والتدريب والمتابعة لمواجهة الأزمات والكوارث على كافة المستويات.
- ٨- تيسير نظام وأساليب تبادل المعلومات بين الجهات المختلفة.
- ٩- تحديد أسلوب تبادل وطلب المعاونة بين مختلف الجهات عند إدارة الأزمة مع إنشاء قواعد البيانات المناسبة.

(ب) مرحلة اجتياح الكارثة:

- ١- تكوين مجموعة عمل لمتابعة مواجهة الأزمة أو الكارثة عند وقوعها.
- ٢- تنفيذ الخطط الموضوعة للتنسيق والتعاون على المستوى المحلى والإقليمى لضمان استمرارية تدفق الإمداد بالمعدات أو التجهيزات لموقع الكارثة.
- ٣- تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات الفعلية المتوفرة فى مختلف الجهات فى التعامل مع الكارثة.
- ٤- تحديد مطالب كل جهة من الجهات الأخرى على ضوء تطورات الكارثة.
- ٥- تحديد أسلوب إعلام المواطنين عن الكارثة وتطورها وسبل التعامل مع آثارها.

(ج) مرحلة إزالة آثار الكارثة:

١- تحديد أسلوب مشاركة مختلف الجهات فى إزالة الكارثة.

٢- تطوير الخطط بهدف تحسين الأداء.

٣- رفع مستوى الوعى العام بأسلوب التعامل مع الكوارث.

(د) مرحلة التسجيل لنتائج الكارثة والدروس المستفادة

١- تسجيل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبت على حدوث الكارثة.

٢- تسجيل الدروس المستفادة من التعامل مع كل كارثة.

٣- المقترحات لتفادي أوجه النقص والقصور التي ظهرت أثناء المواجهة. (أبو المعاطي، ٢٠١٣، ص ٥٨٢)

ويقسم البعض الأخر مراحل الكوارث إلى ثلاث مراحل وهذه المراحل هي:



شكل رقم (٦) يوضح تقسيم مراحل مواجهة الأزمة أو الكارثة

(١) بالنسبة للمرحلة الأولى (التأثير): نجد أن الفرد أو الجماعة أو الإدارة أو المجتمع يواجه الأزمة، إلا أنه غالباً ما يفشل، نظراً لأن معلوماته وخبراته وعاداته التي يملكها لا تمكنه من مواجهة الأزمة فهي موقف لم يسبق مواجهته.

(٢) أما مرحلة الارتداد أو التراجع: فهي المرحلة الثانية والتي يعاني فيها الفرد أو الجماعة أو الإدارة أو المجتمع من زيادة التفكك أو عدم التنظيم Disorganization ومن مشاعر عدم الراحة وعدم الطمأنينة والغضب والخجل وتظهر بعض العلامات الجسمية على الفرد كاستجابة للموقف الصعب مثل التعب Fatigue والإثارة Agitation والأرق Insomnia.

(٣) وبالنسبة للمرحلة الثالثة (التكيف والتوافق): وهي التكيف والتوافق فيتم ذلك من خلال اكتشاف موارد جديدة تساعده في مواجهة الأزمة، ونظرة جديدة لموقف الأزمة، وطرح زاوية جديدة نحو ابتكار حلول جديدة غير تقليدية وغير مألوفة لحل الأزمة أو من خلال استشارة الفرد أو الجماعة أو الإدارة أو المجتمع لتقويته ومساعدته على تطوير قدراته وتوظيفها بالصورة المطلوبة لمواجهة الأزمة.

والحقيقة فإن الحل قد لا يكون كاملاً خلال هذه الفترة، ولكن حالة التوتر وعدم التوازن والتفكك الناتجة عن الأزمة تقل تدريجياً من أعلى إلى أسفل حتى النهاية (عبدالوهاب، ١٩٩٥، ص ٧٥)

ويمكن القول بأن هذا النموذج الذي عرضه كابلان لمراحل الأزمة قد أنطبق على المجتمعات التي تعرضت للسيول من خلال المرحلة الأولى وهي "التأثير" الذي بدأ يحرك كل فئات المجتمع وهيئاته لمواجهة هذه الأخطار الداهمة والمدمرة لأفراد المجتمع ومنشأته، أما المرحلة الثانية "الارتداد أو التراجع" فقد تمثلت في زيادة التفكك وعدم التنظيم وغياب التنسيق

إزاء هذه الكارثة المروعة- وفى المرحلة الثالثة وهى مرحلة التكيف والتوافق فقد تم خلالها اكتشاف الحلول المناسبة لعلاج الأخطار الناجمة عن هذه السيول وظهرت الابتكارات غير التقليدية لمواجهة هذه الكارثة ومساعدة المجتمع على تطوير قدراته واختفاء حالة التوتر من المجتمع إلى حد ما وظهور التنسيق والتوازن بين كل الهيئات التى تساهم فى حل الأزمة. و (التخطيط للتدخل فى مواجهة الكوارث.

تمر عملية التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث من خلال المراحل الآتية: أ- مرحلة إعداد الخطة وتشمل:

- ١- دراسة أولية لاحتمالات الكوارث وأماكن حدوثها والمشاكل التى يمكن أن تنجم عنها.
 - ٢- تجميع المعلومات من المصادر المختلفة وتحليلها وتحديد مطالب مواجهة الكارثة.
 - ٣- التنسيق مع الجهات المختلفة ووضع خطة تفصيلية تشمل السيناريوهات المختلفة لاحتمالات تطور الأزمة أو الكارثة وبدائل القرار فى المواقف المختلفة.
 - ٤- تجربة واختيار الخطة وتدريب الأجهزة المشاركة فيها لتتلافى أوجه القصور.
- ب- مراحل إدارة الأزمة: إن عملية إدارة الأزمات عبارة عن سلسلة متكررة متصلة من جمع وتحليل المعلومات وصياغة وتحديد البدائل الممكنة للحل واتخاذ القرارات المناسبة وتحديد أساليب ووسائل تنفيذ تلك القرارات ثم متابعة نتائج التنفيذ وردود أفعالها حتى تؤدى فى النهاية إلى حل الأزمة أو الكارثة بما يحقق المصالح القومية للدولة.
- الاستعداد لمواجهة الكوارث: يمكن تمييز خمس مراحل للاستعداد لمواجهة الأزمات والكوارث فيما يتعلق بالأداء التنظيمى وبصفة عامة فإن كل مرحلة من المراحل الخمس يتضمن الإمكانات ونقاط القوة فى المرحلة أو المراحل التى يسبقها مباشرة، وهذه المراحل تتلخص فى الآتى:-

المرحلة الأولى: وهى مرحلة تقليدية تتضمن الحد الأدنى من التخطيط لمكافحة الحرائق وتأمين المنظمة.

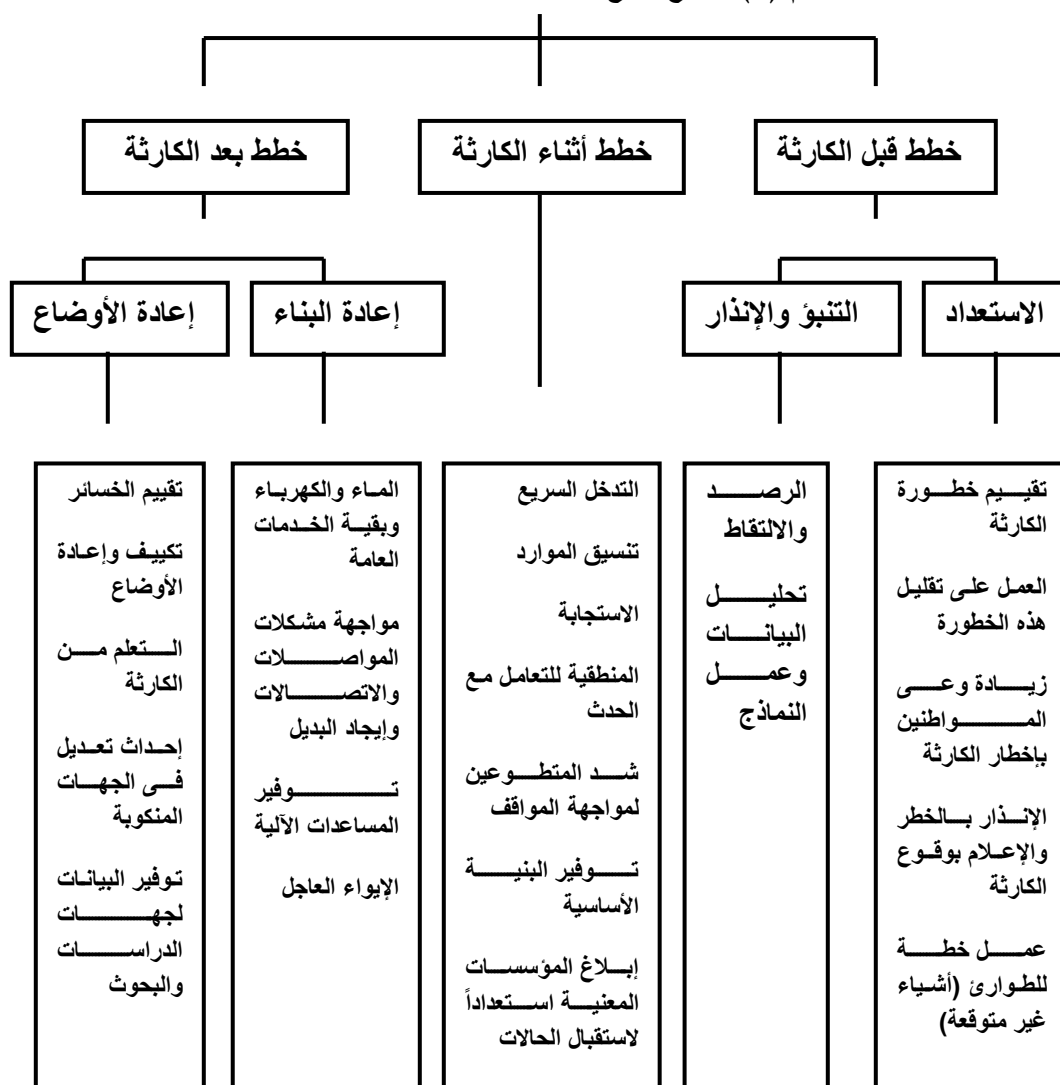
المرحلة الثانية: تشمل المرحلة الأولى بالإضافة إلى التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية.

المرحلة الثالثة: تتضمن المرحلة الثانية بالإضافة إلى التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث فى المصنع أو مجال النشاط أو الصناعة.

المرحلة الرابعة: يتضمن المرحلة الثالثة بالإضافة إلى تكامل إدارة الأزمات والكوارث بين أقسام وإدارات المنظمة.

المرحلة الخامسة: برنامج شامل متكامل ومنظم لإدارة الأزمات والكوارث. والمنظمات التي توجد بالمرحلة الخامسة توجد لديها خطط لمواجهة أزمة أو كارثة واحدة على الأقل في كل مجموعة من مجموعات الأزمات والكوارث كما يوجد لدى هذه المنظمات خطط وإجراءات تأخذ في الاعتبار التي تمنع وقوع الأزمات والكوارث الكبرى كما يوجد لديها برامج تتعامل مع الجوانب الإنسانية مثل تحليل المتطلبات الإدراكية للأعمال الهامة.

شكل رقم (٣) يوضح أنواع الخطط لمواجهة الكوارث والمشكلات البيئية

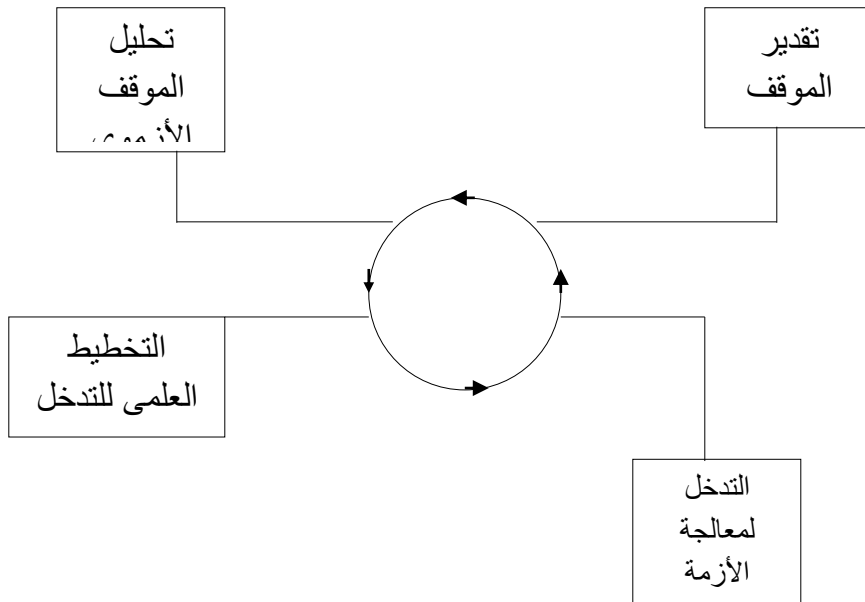


خصائص الخطة الجيدة لمواجهة الكارثة:

- ١- كل خطة قائمة بذاتها تصمم لعمليات محددة وتوضع كيف تعمل تلك الأجزاء أثناء الأزمة.
- ٢- توضع الخطة الأولويات وتضم قائمة بالقضايا التي تحتاج عناية خاصة بعد الأزمة.
- ٣- تجدد السلطات والمسئوليات لكل فرد في المنظمة.
- ٤- الخطة يجب أن تكون عملية ويمكن تنفيذها بكفاءة.
- ٥- يجب أن تكون الخطة مفهومة وبسيطة وتوضع لتتناسب جميع المستويات في المنظمة.
- ٦- يجب أن ترضى جميع الأفراد المتأثرين بها.
- ٧- يجب أن تراجع الخطة بصفة مستمرة.
- ٨- يجب أن تكون الخطة مرنة ويمكن تحديثها وتعديلها عند تغيير الظروف.
- ٩- يجب أن تكون الخطة شاملة تحتوى على مادة كافية ولكن فى نفس الوقت يجب تجنب التفاصيل لأنها تمثل عبئاً عند التنفيذ.

خطوات التعامل مع الكارثة: - يمر التعامل العلمى مع الأزمات وتخطيط مواجهتها مواجهة علمية رشيدة كسلسلة متكاملة ومتراصة من الخطوات المتتابعة كما فى الشكل التالى:-

شكل رقم (٨) يوضح خطوات التعامل مع الأزمة



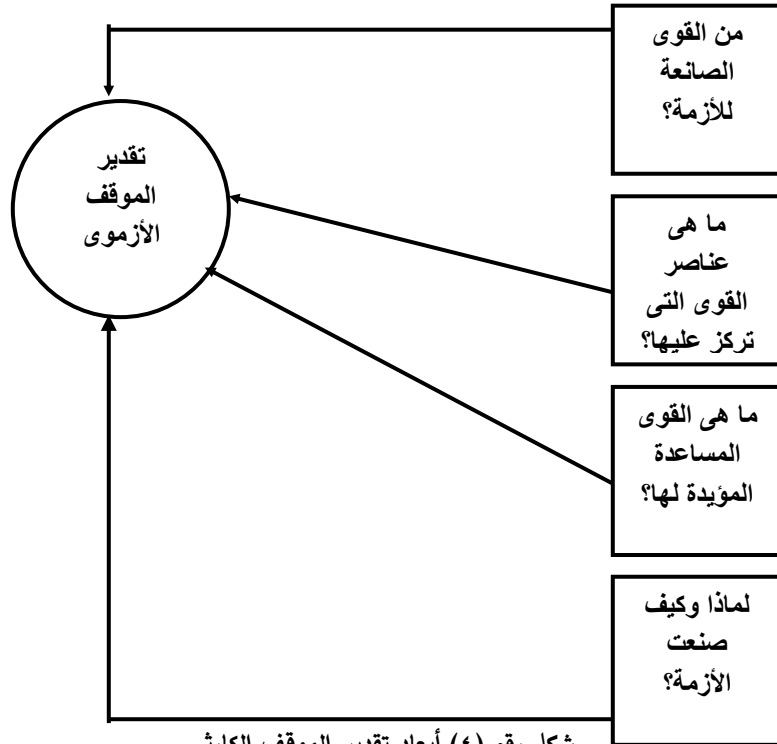
يمكن توضيح هذه الخطوات على النحو التالي:-

أولاً: تقدير الموقف الأزموي:- ويقصد بذلك تحديد حملة التصرفات التي قامت بها قوى صنع الأزمة وقوى كبحها شاملة تقدير مكونات هذه التصرفات وما وصلت إليه الأزمة من نتائج وردود أفعال وآراء ومواقف محيطة قوتها أو متأثرة بها.

ويشتمل تقدير الموقف تحليل لمضمون العلاقات، ومكونات القوة للطرفين أو مصادر الوصول إلى النتائج الحالية، وأسباب نشؤ الموقف الراهن، وروافد تطوره، وعلاقات المصالح، والصراع والتنافس والتكامل التي ارتبطت به أو بعدت عنه:

وبتحديد دقيق فإن تقدير الموقف الأزموي يشمل أربعة أبعاد هي:-

- ١- تحديد دقيق وشامل للقوى التي صنعت الأزمة.
- ٢- تحديد وتوقع رصد لعناصر القوة التي تركز عليها القوة الصانعة للأزمة.
- ٣- تحديد وهي القوى المساعدة والمؤيدة لقوى الأزمة.
- ٤- تحديد لماذا وكيف صنعت الأزمة.



شكل رقم (٤) أبعاد تقدير الموقف الكارثي

- ٢- تحليل الموقف الكارثي:- حيث يتم تحليل الموقف الأزموى وعناصره المختلفة ومكوناته بهدف اكتشاف المصالح الحقيقية الكامنة وراء صنع الأزمة والأهداف الحقيقية غير المعلنة التى يسعون لتحقيقها ويتم التحليل بهدف الاستدلال وصولاً إلى اليقين ويتطلب هذا التحليل:-
- ١- تحليل أسباب التوتر على أساس المعلومات التى تم الحصول عليها.
 - ٢- تحليل مواطن القوة لدى كل من الطرف الصانع للأزمة وكذا الطرف الكابح لها ومواطن الضعف أيضاً لدى الطرفين.
 - ٣- تحليل طبيعة الخطر الذى تشكله الأزمة وتكاليف وأعباء استمرارها.
 - ٤- تحليل علاقات الارتباط والانحدار للمتغيرات والثوابت الخاصة بعوامل وعناصر الموقف الأزموى والعوامل المساعدة على إيجاد الأزمة ومدى تأثيره كل منها وتأثيرها أيضاً (باستخدام النماذج الرياضية).
- ٣- التخطيط العلمى للتدخل فى الأزمة أو الكارثة:- وهى مرحلة وضع الخطط والبرامج وحشد القوى لمواجهة قوى الأزمة والتصدى لها. حيث يتم رسم طريقة التحرك على النحو التالى:-

- ١- تحديد الأماكن، أمناً والمحصنة تماماً لاتخاذها كمناطق ارتكاز وقواعد انطلاق.
 - ٢- تحديد الأماكن الآمنة لتكون بمثابة سياج أمن للقواعد الخاصة بالانطلاق فضلاً عن كونها حاجز امتصاص للصدمات إذا ما تدهور الموقف.
 - ٣- تحديد أسباب الأزمة المتصلة بالنظام، وأى رموز النظام أو رموز القيادة فى الكيان الإدارى يمكن التضحية به.
 - ٤- تحديد خطة امتصاص الضغوط الأزموية الحالية عن طريق الاستجابة لبعض المطالب، والتوافق مرحلياً مع قوى صنع الأزمة من خلال المراحل العلمية الآتية:-
- مرحلة الاعتراف بالأزمة.
 - مرحلة التوافق والاستجابة المرحلية لمطالب الأزمة.
 - مرحلة التحقيق والتثبيت من أسباب الأزمة.
 - مرحلة تشكيل لجان المناقشة والاشترك فى حل الأزمة.
 - مرحلة المشاركة فى الحل المقترح ونقل عبء حل الأزمة للقوى الصانعة لها.
 - مرحلة توجيه الأزمة والتحكم فيها والانحراف بها وحماية الكيان من تأثيرها والاحتفاظ بحوثية وأداؤه.

- ١- توزيع الأدوار على قوى مقاومة الأزمة وبصفة خاصة أعضاء وفريق المهام الذى تم تكليفه بمهمة التدخل المباشر لمعالجة الأزمة.
- ٢- التأكد من استيعاب كل فرد للخطة العامة الموضوعية وكذا من التتابع الزمنى للمهام وفقاً للأدوار الموضوعية لمعالجة كل من إفرزات الأزمة، والقوى الصانعة لها، وكذا التضامن مع بعض عناصرها، وكذا للسيطرة على المسرح الأزموى بكل فعال.
- ٣- حشد كل ما تحتاجه عملية التعامل الأزموى، وتزويد فريق المهام باحتياجاته من الأدوات والمعدات التى يتطلبها ويحتاجها الموقف الأزموى.
- ٤- تحديد ساعة الصفر أو التوقيت المحدد لبدء العملية وتنفيذ المهمة المحددة بشكل فعال وحاسم وعلى أن يتم متابعة ما يحدث أول بأول والوقوف على رد فعل الأطراف الأخرى.
- ٤- **التدخل لمعالجة الأزمة:** - تتم المعالجة الأزموية على أنها مجموعة مهام أساسية ومهام ثانوية ومهام تكميلية تجميلية.
- فالمهام الأساسية:** تقوم على الصدام والمواجهة السريعة العنيفة والامتصاص والاستيعاب والاستنزاف وتحويل المسار الخاص بقوى صنع الأزمة.
- المهام الثانوية:** تتصرف إلى عمليات تهيئة المسارات وإعداد المسرح الأزموى وتقديم الدعم والتأييد لفريق المهام الأزموية.
- المهام التجميلية:** فهى تقوم على إزالة الآثار والانطباعات السيئة التى تدلها فريق المهام الأزموية فى مسرح الأزمة.
- وتحسين هذه الانطباعات وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.
- ز) **كيفية مواجهة الكوارث بجمهورية مصر العربية.** يتم وضع خطة لمواجهة الكوارث المحتمل حدوثها فى جمهورية مصر العربية وذلك للعمل على تخفيف الآثار والخسائر سواء من ناحية الممتلكات أو الأرواح.
- وتقوم هذه الخطة على النقاط التالية:-**
- ١- الإعداد لمواجهة الكوارث.
- ٢- تحديد أسلوب الأخطار وخط سير البلاغ.
- ٣- تحديد واجبات أجهزة الخدمات المختلفة.
- ٤- الجهود الشعبية والجمعيات غير الحكومية.
- ٥- تحديد واجبات أجهزة الشرطة.

٦- تحقيق السيطرة فى مكان الحادث.

٧- التدريب والصيانة الدورية.

أ- الإعداد لمواجهة الكوارث:- هناك خطوات يجب على كل جهة اتخاذها فى الأحوال الطبيعية لضرورتها فى حالة الأزمات والكوارث.
ويمكن إجمال هذه الخطوات فيما يلى:-

- تقوم كل جهة من الجهات المركزية بوضع خطة عمل.
- عقد الدورات التدريبية اللازمة لتدريب كافة المستويات على أن يتم إعداد هذه البرامج بالتنسيق مع مصلحة الدفاع المدنى.
- توفير المعدات والتجهيزات والأدوات اللازمة لمواجهة الكارثة.
- إعداد مركز للقيادة والسيطرة مجهز بوسائل الاتصال الحديثة وتوفير البيانات اللازمة.
- تطبيق اللامركزية وتفويض القيادات المسؤولة.
- إعداد البيانات الإحصائية اللازمة من إمكانات بشرية ومعدات.
- حصر الإمكانيات المتاحة لدى الجهات الأخرى كالمؤسسات أو المنشآت.
- إجراء بيانات وتجارب ميدانية من ضمان استمرار كفاءة العنصر البشرية.

ب- أسلوب الأخطار وخط سير البلاغ:-

- تبلغ الحوادث إلى إدارات وأقسام الدفاع المدنى.
- يتم بعد ذلك إخطار القيادات وأخطار السلطات الأعلى قيادياً بوزارة الداخلية ثم ينتقل مدير الأمن.
- نخطر محافظ الأقاليم الذى يتولى القيادة والإشراف على كافة الأجهزة المشاركة فى أعمال مواجهة الكوارث.

ج- واجبات أجهزة الشرطة.

د- القيادة والسيطرة بمكان الحادث.

هـ- تنظيم الحصول على المعونات.

و- التدريب والصيانة الدورية.

لابد على القائمين بالتخطيط فى مجال التدريب من مواكبة التطور وتوفير الاحتياجات التدريبية.

وفى مجال الصيانة نعى إجراء بعض الإصلاحات والتغيرات للمحافظة على الوسائل والمعدات المستخدمة فى الأزمات والكوارث. (إسماعيل، ٢٠٠٣، ص.٣٩)
تجربة وزارة التضامن الاجتماعى لمواجهة الكوارث. لابد من وزارة التضامن الاجتماعى فى مواجهة الأزمات والكوارث وذلك من خلال ما يلى:-

أولاً: دور الوزارة قبل حدوث الكارثة:

- ١- نظراً إلى سرعة مواجهة الكوارث فور حدوثها للحد من الخسائر فى الأموال والنفس والممتلكات قامت الوزارة بإنشاء عدد (٢٣) مركز للإغاثة على مستوى الجمهورية تعمل على مدار (٢٤) ساعة يومياً وجرى تعميقها على باقى للمحافظات.
- ٢- الاهتمام بخلق كوادر فنية متخصصة للتدخل الفعال فور حدوث الكارثة من خلال إجراء دورات تدريبية متخصصة للقائمين على العمل.

ثانياً: دور الوزارة بعد حدوث الكارثة.

- ١- فى حالة وقوع الكارثة تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية ممثلة فى مديرياتها والإدارات والوحدات الاجتماعية بالتحرك الفورى والسريع إلى مكان الحادث للتخفيف من أثارها على المتضررين من الأزمات والكوارث.
 - ٢- تقوم لجنة الإغاثة للمشكلة بالمديريات بتقديم الخدمات العينية والمادية للأسر المتضررة من آثار الكوارث (من خيام وبطاطين وأدوية وخلافه) من خلال التنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية الأخرى على سبيل المثال - جمعية الهلال الأحمر المصرى) مع بحث جميع الحالات المتضررة من آثار الكوارث ميدانياً لإمكان مساعدتها طبقاً لأحكام القرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن مع تقرير معاشات ضمانية للأسر فى حالة استحقاقها.
 - ١- توفير إيواء مؤقتة للمتضررين بالتنسيق مع مديرية الإسكان ومديرية الأمن بالمحافظة.
 - ٢- توجيه المتضررين من الاستفادة بكافة خدمات أجهزة الوزارة.
- الخطط المستقبلية لتطوير الأداء فى مجال إزالة الآثار الناتجة عن الكوارث. تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية جاهدة لتطوير الأداء على الوجه التالى:-**
- ١- تعميم مراكز الإغاثة على باقى المحافظات التى لم يتم إنشاء مراكز إغاثة بها بحيث تصبح مراكز الإغاثة منتشرة على مستوى الجمهورية.

٢- التعاون والتنسيق فى مجال إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية والتخطيط مع الوزارات المعنية لعمل برامج وقائية فى مجال التخفيف من الأزمات والكوارث التى تتعرض لها البلاد. (وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية (قطاع الشئون الاجتماعية) (٢٠١٩)
حيث تقع سياسة وخطة مواجهة الأزمات والكوارث فى مصر فى ثلاث محاور وهى:

الأول: الوزارات

الثاني: الهيئات والمجالس البحثية

الثالث: الجهود الشعبية والجمعيات غير الحكومية

الأول: الوزارات: من خلال (٢٤) وزارة يتم مواجهة الأزمات والكوارث بما يتوافر من خطط معدة لذلك منها بصفة أساسية

- وزارة الداخلية. - وزارة التضامن الاجتماعى.

- وزارة الإدارة المحلية. - وزارة الصحة.

إلا أن بقية الوزارات تستنهض وتستتفر وقت الأزمات والكوارث والحاجة إليها، وهى وزارات الدفاع والإنتاج الحربى والأشغال العامة والموارد المائية، والنقل والمواصلات والنقل البحرى، والزراعة واستصلاح الأراضى، والتعمير والإسكان والمرافق والمجمعات الجديدة، والقوى العاملة والتدريب، والصناعة، والبتترول والثروة المعدنية، والكهرباء والطاقة، والتموين والتجارة الداخلية، والسياحة والطيران المدنى، والتعليم، والإعلام، والثقافة، والأوقاف.

ب- الهيئات والمجالس البحثية: هيئة الأمن القومى - هيئة الطاقة الذرية - هيئة المحطات النووية - هيئة الأرصاد الجوية وغيرها من الهيئات وغيرها من الهيئات.

ج- الجهود الشعبية والجمعيات غير الحكومية.

- الهلال الأحمر. - الجمعيات الخيرية.

- المشاركة الشعبية عن طريق الأحزاب السياسية. - الجهود الفردية.

وفى مصر سجل حافل بدور الهيئات المتطوعة فى مجال الأزمات والكوارث وعلى سبيل المثال لا الحصر جمعية الهلال الأحمر المصرى.

د- جهات أخرى تطوعية: جمعية الإغاثة الكاثوليكية - اللجنة العليا لمعونة الشتاء كما يوجد هيئات تطوعية مثل الهلال الأحمر على مستوى الوطن العربى. (التقرير النهائى للجنة الخدمات (١٩٩٣)

إن مقومات نظام العمل الاجتماعي الذي تصدره وزارة التضامن الاجتماعي في مصر لها ما يسمح بإقامة نموذج متكامل للتدخل الاجتماعي في مجابهة الكوارث والنكبات وتمثل هذه المقومات فيما يلي:

- ١- قانون الضمان الاجتماعي ٣٠ لسنة ١٩٧٧ الذي ينظم عملية المساعدات المالية للمنكوبين.
- ٢- لجنة الإغاثة التي تضم ممثلين عن الضمان الاجتماعي والإدارة المحلية ووزارة الداخلية وممثلين عن جمعية الهلال الأحمر ومعونة الشتاء.
- ٣- صندوق المساعدات الذي يتلقى اعتمادات سنوية للإغاثة غير مرتبطة بميزانية سنوية للصرف حيث يمثل نوعاً من البناء الإداري الذي يستخدم في معالجة آثار النكبة العامة.
- ٤- توافر الأخصائيين الاجتماعيين بوزارة التضامن الاجتماعي للتحرك عند حدوث نكبات.

الجوانب التي تساهم في فاعلية التخطيط لبرامج الإغاثة:

- من أهم هذه العوامل التي تساعد على نجاح وفاعلية التخطيط لبرامج الإغاثة:
- انتقاء المختصين الأكفاء القادرين على قيادة العمل لضمان فاعلية التخطيط لبرامج الإغاثة .
- أن تكون الخطط واضحة وسهلة الفهم والتطبيق من الذين سوف يقومون على تنفيذها لتفادي أي إرباك أو تفسيرات خاطئة .
- أن تكون الخطة مرنة حتى يمكن تعديلها ومطابقتها للظروف المتغيرة في موقع الكارثة لتفادي خسائر كبيرة أو إحداث تغيير كبير على الخطة .
- أن تكون الخطة واقعية وقائمة على التوقعات المعقولة وملائمة لمقابلة الظروف المتغيرة للكارثة .
- أن يتحرى المخطط - عند إعداد برامج الإغاثة - الدقة في البيانات التي يستخدمها حتى تكون البرامج جيدة وفي حدود الإمكانيات المتاحة.
- أن يكون هناك توازن بين بيئاتهم واستقرار الخطة ومرونتها.
- أن تكون هناك مشاركة في تخطيط البرامج من جانب المسؤولين عن هذه البرامج سواء كانوا مؤسسات أو أفراد أو هيئات خاصة.

الجوانب التي تعوق تخطيط برامج الإغاثة:

أهم الجوانب التي تعوق تخطيط برامج الإغاثة:

- ١- نقص المعلومات والبيانات والإحصاءات والدراسات المتعلقة بالكوارث وبرامج الإغاثة في عمليات التخطيط.
- ٢- انعدام الواقعية للخطة، حيث بنيت على معلومات غير صحيحة سوء بالمبالغة أو النقص.
- ٣- فقد روح القيادة في التخطيط .
- ٤- تبرير الأخطاء، عند ظهور خطأ في الخطة أثناء تنفيذها فإن المخطط بدلاً من الاعتراف به وإدخال التعديلات اللازمة يقوم بالبحث عن مبررات لوجود هذا الخطأ لإعفاء نفسه من المسؤولية.
- ٥- قصر النظر، يسعى المخططون إلى تحقيق أهداف كثيرة ومتعددة مما يؤدي إلى جمع كم من المعلومات وتحليلات غير دقيقة لا تكون أساساً سليماً لخطة رشيدة .
- ٦- عدم التنسيق بين برامج الإغاثة وغيرها من البرامج وعدم تكاملها مع بعضها .
- ٧- عدم توفر القدرة الابتكارية لدى بعض المخططين وعدم إلمامهم بالظروف البيئية الداخلية لها مثل (طبيعة العمل - كفاءة الأفراد - مهارة الإدارات المختلفة) مما يجعلهم غير قادرين على وضع خطط سليمة للإغاثة .
- ٨- ضعف المراقبة والمتابعة للخطة في التنفيذ.(عبداللطيف، ٢٠٠٤، ص.٨٥)

ثالثاً: أهمية الدراسة.

تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في وثيقة السياسة الخاصة بتدخلات الكوارث

كمدخل لادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث

رابعاً: اهداف الدراسة.

تحديد ادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث

بالربطة الدولية .لمدراس الخدمة الاجتماعية

خامساً: تساؤلات الدراسة:

ما ادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة

الدولية .لمدراس الخدمة الاجتماعية ؟

سادسا: الإجراءات المنهجية للدراسة

١- نوع الدراسة: الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التي تهدف تحديد ادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية. لمدراس الخدمة الاجتماعية.

٣- المنهج المستخدم: تعتمد الباحثة علي منهج دراسة الحال، والحالة هي ادوار الممارس السياسي في لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية. لمدراس الخدمة الاجتماعية

٤- خطة المعاينة:

أ) إطار المعاينة: لجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل في الكوارث والازمات بالربطة الدولية لمدارس تعليم الخدمة الاجتماعية.

ب) وحدة المعاينة:

١- برنامج اللجنة.

٢- عضو اللجنة

ج) العينة: وثيقة السياسة الخاصة بتدخلات الكوارث اللجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية. لمدراس الخدمة الاجتماعية.

٥- أدوات جمع البيانات

تحليل محتوى لبرامج وانشطة اللجنة الاستدامة والتغير المناخي والتدخل مع الكوارث بالربطة الدولية. لمدراس الخدمة الاجتماعية

سابعا: تحليل مضمون:

١- الاسم: وثيقة السياسة الخاصة بتدخلات الكوارث للنظر فيها من قبل مجلس IASSW، يناير ٢٠١٠

٢- مقدمة: تدخلات الكوارث هي ظاهرة طبيعية ومن صنع الإنسان تسبب اضطرابات شديدة في روتين الحياة اليومية. عادة ما تكون خطيرة وتتطلب تدخلاً أو مساعدة خارجية. وبالتالي، هناك دعوات لتدخلات العمل الاجتماعي لمساعدة الناس على التعامل مع تداعيات الكوارث على المدى القريب والطويل. ركزت التدخلات المتعلقة بالكوارث تقليدياً على الفيضانات وأمواج تسونامي والانهيارات الأرضية والأعاصير والزلازل والانفجارات البركانية والجفاف. وعادة ما ترتبط هذه بالطبيعة وتوصف بأنها "كوارث طبيعية". يطلق

على تلك المرتبطة بالتلوث الصناعي أو التدهور البيئي، على سبيل المثال، بوبال، والنزاعات المسلحة، على سبيل المثال، رواندا، " (هو) من صنع الإنسان". اليوم، لدينا أيضًا تغير مناخي يتسبب في حدوث كوارث ناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة التي لها صلة بالسلوك البشري المرتبط بحرق الوقود الأحفوري وعمليات التصنيع. تختلف آثار تغير المناخ عن اختفاء الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ مثل توفالو وجزر المالديف لأنه مع ارتفاع درجة حرارة الأرض، ستذوب الأنهار الجليدية والقمم الجليدية في القطب الشمالي والقطب الجنوبي مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في مستويات المحيط، من خلال الجفاف مع التصحر اللاحق للأراضي في أجزاء كثيرة من العالم، وخاصة أفريقيا جنوب الصحراء. علاوة على ذلك، سيؤدي تغير المناخ إلى مواجهة نصف مليار شخص إضافي لانعدام الأمن الغذائي و ١,٤ مليار شخص في الهند والصين يتأثرون بنقص المياه الناجم عن ذوبان الأنهار الجليدية في نيبال. مثل هذه الأحداث ستؤدي إلى تكثيف الهجرة الجماعية داخل البلدان وفيما بينها .

ومع ذلك، تطرح الكوارث قضايا اجتماعية ملحة تتطلب حلاً عاجلاً على المستوى الفردي والمحلي والوطني والدولي. يمكن أن يكون قرارهم مثيراً للجدل والنزاع، خاصة وأن "المساعدة" قد تأتي في شكل ممارسات تدويل لا تحترم الظروف والتقاليد المحلية ويتم قبولها كأشكال جديدة من الاستعمار. على سبيل المثال، قامت الولايات المتحدة "بتقييد" المساعدة من خلال المطالبة بإنفاق ٧٠ في المائة من المبالغ لتوظيف الأمريكيين الذين "يساعدون" في جهود الإغاثة في حالات الكوارث وشراء السلع والخدمات المصنوعة في أمريكا. بأن المساعدة "المقيدة" تقيد الفرص في البلد المستقبل ويمكن أن تشوه فرص التنمية، وهي قضية تصبح مهمة في مساعي إعادة الإعمار طويلة المدى.

الأمم المتحدة (UN) من خلال هيئاتها المختلفة، على سبيل المثال، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمات المجتمع المدني مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) هي وكالات رئيسية يمكن من خلالها تقديم المساعدات الإنسانية في يتم تسليم حالات الكوارث، لا سيما في أعقاب الحدث مباشرة. في هذا السياق، تركز أنشطتهم على توفير الغذاء والماء والمأوى والإمدادات الطبية على أساس غير تمييزي. يتألف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من ١٨٦ جمعية على المستوى الوطني ولديه ٩٧ مليون متطوع في جميع أنحاء العالم. لقد كان

موجودًا بشكل ما منذ عام ١٩١٩، على الرغم من تطوير الهيكل الحالي في عام ١٩٩١. تمت صياغة اتفاقية إشبيلية لعام ١٩٩٧ لتقليل التوترات بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على المستوى الوطني. المستوى والاتحاد الدولي. يشارك الأخصائيون الاجتماعيون في جميع مراحل عملية المساعدة - تقييم الاحتياجات، والتنسيق وتقديم السلع والخدمات، والمساعدة في لم شمل الأسرة، ودعم الأفراد والمجتمعات في إعادة بناء حياتهم وتطوير المرونة وبناء القدرات لتقليل مخاطر الكوارث المستقبلية. تعتمد التدخلات في حالات الكوارث على طبيعة الكارثة والظروف والتقاليد المحلية والأفراد والموارد المتاحة. تؤثر الكوارث على البلدان بشكل مختلف وستكون لكل دولة قدرات متغيرة في الاستجابة للمشاكل التي تخلقها الكارثة بالنسبة لها. ستواجه البلدان والشعوب ذات الدخل المنخفض صعوبات أكبر في الاستجابة بشكل مناسب. وهم أيضًا من سيجدون صعوبة في التكيف مع الكوارث بما في ذلك تغير المناخ دون أن يساهموا كثيرًا في إحداثه (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨). تؤثر الكوارث أيضًا على النساء والأطفال (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨)، ولكن من غير المرجح أن يكون لهم رأي مباشر في الأشكال التي ستتحدها التدخلات في حياتهم بمجرد وقوع الكارثة

٣- تعريف:

الكوارث هي ظواهر طبيعية ومن صنع الإنسان تحدث كأحداث لا يمكن التنبؤ بها إلى حد كبير ولها نتائج مروعة بما في ذلك تدمير الأرواح والممتلكات والبيئة الكارثة على أنها أضرار واسعة النطاق تتجاوز قدرة أي مجتمع على التكيف، وبالتالي تتطلب تدخلًا خارجيًا. الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية (WHO) تستخدم للكارثة على أنها "نتيجة لانحياز بيئي واسع النطاق في العلاقة بين الإنسان (كذا) وبيئته (هكذا) ... المجتمع المنكوب يحتاج إلى جهود غير عادية للتعامل". توسيع التعريفات الحالية لتشمل الفقر لأنه أكبر كارثة من صنع الإنسان وتغير مناخي لأنه يختلف عن الكوارث البيئية الأخرى .

تحدد هذه الوثيقة الكوارث، وتفحص التدخلات المتعلقة بالكوارث، بما في ذلك الهياكل الدولية التي تقدم الخدمات للناس على المدى الفوري والطويل، وتقدم اقتراحات للأخصائيين الاجتماعيين للنظر فيها عند تقديم المساعدة الإنسانية.

٤- المشكلات:

تتطلب الاستجابة المناسبة للكوارث استجابات للحدث نفسه على المديين القصير والطويل بالإضافة إلى الدعوة إلى اتخاذ تدابير وقائية من شأنها أن تقلل من المخاطر أو من احتمالية عدم كفاية الاستجابة عند وقوع الكارثة. يمكن أن يكون تطويرها إشكاليًا، خاصة إذا لم يكن المتدخلون حساسين للاحتياجات والظروف والتقاليد المحلية أو انتهى بهم الأمر إلى تعزيز النزاعات المسلحة القائمة والعلاقات الاجتماعية الإمبريالية . ستصبح الهجرة الناجمة عن تغير المناخ مشكلة رئيسية إذا لم يتم إحراز تقدم في الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة تحت السيطرة حيث أن التصحر والفيضان اللذان سيكتفان الضغوط على الناس للهجرة. ويشمل ذلك الأشخاص الذين يقودون أنماط الحياة البدوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق المنخفضة مثل بنغلاديش. تقدر الأمم المتحدة أن ٢٥٠ مليون شخص إضافي قد يضطرون إلى الانتقال بحلول عام ٢٠٥٠ إذا لم يتم الإبقاء على ارتفاع درجات الحرارة دون ٢٠ درجة مئوية. ومما يزيد الأمور تعقيدًا أن اتفاقية جنيف لا تنطبق على المهاجرين بسبب المناخ . للاستجابة لاحتياجاتهم، فإن البروتوكولات الجديدة ضرورية لتغطيتهم .

هناك أيضًا توترات بين جهود الإغاثة الفورية ومساعي التنمية في كل من المجالين الاقتصادي والاجتماعي التي تلبى احتياجات إعادة الإعمار على المدى الطويل. يمكن اعتبار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٠، لمعالجة ٨ مجالات كان يُنظر إليها على أنها تساهم في الفقر والتخلف، طريقة واحدة لمعالجة الفقر والحوازج الأخرى التي تحول دون تحقيق الإمكانات البشرية. ومع ذلك، فإن المناخ الاقتصادي الحالي والأهداف المحدودة للأهداف الإنمائية للألفية من المرجح أن تمنع تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ (كوريل، ٢٠٠٨).

٥- الهياكل والأدوار الدولية:

حلت الأمم المتحدة محل عصبة الأمم في عام ١٩٤٥ بهدف حث الدول على التعاون في بناء عالم أفضل بعد كارثة الحرب العالمية الثانية. تم السماح بالتدخلات في حالات الكوارث بموجب المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨. تضمن المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مستويات معيشة ملائمة لصحة الإنسان ورفاهيته. يحدد موقع التدخلات الإنسانية في

إطار حقوق الإنسان. لكن المبادئ التي تقوم عليها حقوق الإنسان الفردية يمكن أن تتعارض مع تلك الخاصة بسيادة الدولة عندما ينتهكها المسؤولون عن دعم حقوق الإنسان إما بما يفعلونه أو بما لا يفعلونه. يمكن اعتبار سيادة الدولة قوة وقيود للأمم المتحدة. وهو منصوص عليه في المادة ٢ (١) من ميثاق الأمم المتحدة ويقيد العمل الدولي في الشؤون الداخلية للأعضاء تنص على. يشار إلى هذا بمبدأ "عدم التدخل في الدول ذات السيادة". تؤكد المادة ٢ (١) على اتفاقية مونتفيدو بشأن حقوق وواجبات الدول التي اعترفت بسيادة الدولة كأساس للعلاقات الدولية وتم الاتفاق عليها تحت رعاية عصبة الأمم في عام ١٩٣٣.

نظرًا لأن فشل الأمم المتحدة في التصرف بشكل مناسب في تقديم المساعدات أصبح إشكاليًا عندما تنتهك الدولة نفسها حقوق الإنسان، فقد كانت هناك دعوات من أجل "مسؤولية الحماية" التي روجت لها لأول مرة للجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة في عام ٢٠٠٠. يمكن استخدام مبدأ "السيادة" من قبل حكام الدولة لمنع تقديم المساعدة من قبل الوكالات الخارجية. حدث هذا، على سبيل المثال، في ميانمار / بورما عندما دمر إعصار نرجس مساحات شاسعة من البلاد في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، يمكن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) التهديد أو استخدام "القوة المسلحة دون موافقة الدولة المستهدفة لمواجهة كارثة إنسانية" بسبب الانتهاكات الجسيمة والواسعة النطاق والأساسية لحقوق الإنسان! على الرغم من أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمكن أن يأذن بالتدخل الإنساني في الكوارث التي تسببت في أضرار جسيمة وواسعة النطاق، وخسائر كبيرة في الأرواح، وحيث يوجد دليل على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فإنه يحجم ببساطة عن فرض مثل هذا الإجراء على أي دولة معينة. في الوقت نفسه، يتعرض موظفو الأمم المتحدة الذين يقدمون المساعدات لخطر الاختطاف و / أو الإساءة و / أو القتل لأنفسهم بسبب الشروع في مثل هذا العمل. إن مقتل ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم مبعوثها سيرجيو فييرا دي ميلو خلال التفجير الانتحاري الذي استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد عام ٢٠٠٣، يشير إلى المخاطر التي يتعرض لها العديد من العاملين في مجال المساعدات الإنسانية.

بدأت المبادرات الرئيسية للأمم المتحدة بشأن الكوارث مع مساعي إعادة الإعمار في أوروبا والتهجير الجماعي لشعوبها بعد الحرب العالمية الثانية. أدوار التنسيق والإشراف ومراقبة التطورات تم الاضطلاع بها لاحقًا من قبل الهيئة التي تم إنشاؤها خصيصًا لهذا الغرض، وهي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNCHR) التي ظهرت إلى الوجود في ١٤

ديسمبر ١٩٥٠ وكان مقرها في جنيف. على الرغم من أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان تولت العديد من وظائف إدارة الإغاثة والتأهيل التابعة للأمم المتحدة، فقد تم استبدالها في عام ٢٠٠٦ بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كهيئة فرعية للجمعية العامة للأمم المتحدة للتصدي للانتقادات الموجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتي عبرت عنها في المقام الأول الولايات المتحدة وإسرائيل لسماعها للدول ذات السجلات الضعيفة في مجال حقوق الإنسان بالجلوس في هياكل صنع القرار لديها. واستمروا في هذه الانتقادات رغم هذا التغيير. في الواقع، صوتت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودولتان صغيرتان أخريان ضد تشكيل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما قاطع جورج دبليو بوش مدلولاته - وهي مفارقة بالنظر إلى الخلافات التي أثارها حول انتهاكات حقوق الإنسان في خليج غوانتانامو في كوبا وبموجب أحكام قانون باتريوتس في الولايات المتحدة نفسها (بيرلشتاين وبوسنر، ٢٠٠٩). المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل سابقتها، تعتمد على الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الأخرى لتقديم المساعدات الإنسانية. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مسؤولة أيضًا عن مراجعة حقوق الإنسان، والمراجعة الدورية الشاملة، وتقييم حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٢ دولة. يتم تسهيل أداء عمل المفوضية من خلال اللجنة الاستشارية وإجراء الشكاوى. تتألف اللجنة الاستشارية من ٢٦ خبيراً منتخباً في مجال حقوق الإنسان. يتم إجراء إجراءات الشكاوى من خلال لجنة مكونة من ٥ ممثلين، يتم اختيار كل منهم من إحدى مناطق الأمم المتحدة الخمس. وهناك أيضًا مقرررون خاصون يجرون تحقيقات قطرية في انتهاكات حقوق الإنسان. في عام ٢٠٠٦، تناول المقرررون الخاصون قضية الفقر خلال يوم حقوق الإنسان.

تدعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) عمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال كونها مسؤولة عن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ بشأن اللاجئين التي توفر الملاذ لأولئك الذين يسعون للهروب من الاضطهاد. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن ٣٤,٤ مليون شخص، معظمهم من النازحين داخلياً. ٨٠٠ ألف فقط من إجمالي طالبي اللجوء هم من طالبي اللجوء. لا أحد ممن شملتهم أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هم من يلتمسون اللجوء من تغير

المناخ لأنهم غير مشمولين باتفاقية جنيف لعام ١٩٥١. كما وسعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المساعدات الإنسانية لتشمل "الأشخاص المعنيين" على النحو المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين والتي تضمنت الأشخاص النازحين داخليًا وبروتوكول عام ١٩٦٧ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩. يمكن استخدام أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بموجب المادة ٢٥ لتقديم الخدمات لأولئك الذين يهاجرون لأسباب تغير المناخ. يمكن أن يشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أيضًا "الشخص الموجود في بيئته" والذي سيغطي كل من البيئات المادية والاجتماعية حيث تساهم في رفاهية الفرد أو المجتمع. يمكن أن يوفر هذا الأساس للاستجابة الإيجابية للتدخلات في حالات الكوارث. وهو أيضًا عنصر يتوافق جيدًا مع أخلاقيات العمل الاجتماعي والتعريف الدولي للعمل الاجتماعي. بالنظر إلى أننا نفي عالم مترابط، فهذا يعني أن التضامن الاجتماعي يمكن أن يصبح الأساس الذي تقوم عليه مجموعة واحدة من الناس لضمان رفاهية (مجموعة) الآخرين. ومع ذلك، فإن تنفيذه سيتطلب تغييرات في السياسات الاجتماعية العالمية.

هيئات الأمم المتحدة الأخرى المرتبطة بالتدخلات في حالات الكوارث هي منظمة الأمم المتحدة للمساعدة في حالات الكوارث (UNDAC) التي تضم في عضويتها ٥٧ دولة من بينها الفلبين وفيتنام وكمبوديا وساموا وتونغا. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية أو أجزاء من المجتمع المدني مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) وأوكسفام وصندوق إنقاذ الطفولة هم لاعبون نشيطون. خاصة في أعقاب الكوارث مباشرة، توفر منظمات مثل هذه الطعام والملبس والمأوى والأدوية التي تمس الحاجة إليها. في عام ٢٠٠٨، استجاب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى ٣٢٦ كارثة طبيعية أودت بحياة ٢٣٥,٧٣٦ شخصًا، وهو أعلى مستوى منذ تسونامي المحيط الهندي عام ٢٠٠٤ (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ٢٠٠٩).

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية هو حاليًا جون هولمز. وهو ينسق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) الذي حل محل إدارة الشؤون الإنسانية في عام ١٩٩٨. ولدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لجنة تنفيذية للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC). نشأ الاختصاص الأصلي

للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من خلال الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ عندما صدر القرار ٩٢/٤٦. وقد سعى ذلك إلى تطوير البنية التحتية التي من شأنها أن تحقق أفضل: تنسيق الأنشطة والموارد؛ صنع القرار بين الوكالات استجابة لحالات الطوارئ المعقدة؛ والنهج المتكاملة متعددة القطاعات للإغاثة في حالات الكوارث. وتتألف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وموئل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي؛ المدعوون الدائمون مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وغيرها من منظمات المجتمع المدني المعروفة بعملها في مجال المساعدات الإنسانية التي تتم دعوتها على أساس مخصص. لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مجموعة عمل لوضع مبادئ توجيهية للتدخلات أثناء الكوارث. تهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى تحسين التنسيق وتسهيل عملية صنع القرار بين الوكالات مع توفير مبادئ توجيهية من شأنها دعم حقوق الإنسان والسلوك الأخلاقي وقيم التمكين. غطت هذه مجموعة من الموضوعات بما في ذلك النساء والصحة العقلية. تم تضمين الأخصائيين الاجتماعيين في إنشاء تلك المرتبطة بالتدخلات النفسية والاجتماعية (Bragin، 2008). مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرتبط أيضًا بعملية النداءات الموحدة (CAP) والصندوق المركزي المتجدد للطوارئ (CERF).

تشمل أشكال الدعم الأخرى للمساعدات الإنسانية أثناء أنواع مختلفة من الكوارث ما يلي. أنشطة حفظ السلام في ٢٤ دولة بما في ذلك أفغانستان والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية ودارفور والصومال وكينيا. إن المفوضية السامية للأمم المتحدة لتمثيل اللاجئين في قبرص مكلفة بمساعدة أولئك الذين يعيشون في تلك الجزيرة المضطربة. كانت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأوسط (الأونروا) مسؤولة عن تنفيذ تفويض الأمم المتحدة على فلسطين واللاجئين الذين نشأوا عند قيام دولة إسرائيل. الصراع بين إسرائيل والشعب الفلسطيني مستمر، مع فرص محدودة للتوصل إلى حل بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والمطالبات بالأراضي. يمكن للفلسطينيين غير المشمولين بالأونروا الوصول إلى دعم الأمم المتحدة من خلال أحكام مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المحدودة لتغطية وضع اللاجئين. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لديها موظفون في ١١٠ دول لتنفيذ مسؤولياتها. برنامج الغذاء التابع للأمم المتحدة هو مبادرة أخرى

ويساعد في حالات الكوارث من خلال تقديم المعونة الغذائية. وهي توفر حاليًا الغذاء لمائة مليون شخص في ٨٠ دولة.

تم حتى الآن استبعاد تغير المناخ كقضية محددة ذات أهمية فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، سعت المناقشات الرئيسية حول تغير المناخ التي استضافتها الأمم المتحدة إلى منع ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات خطيرة (يعتقد أنها أكثر من ٢٠ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٥٠) والتي من شأنها أن تعجل برود فعل كارثية لبعض الشعوب والدول، بما في ذلك اختفاء الجزر الصغيرة. دول المحيط الهادئ؛ انقراض عدد كبير من النباتات والحيوانات؛ ويزيد من تقويض حياة الملايين أو حتى المليارات من البشر. وقد اشتملت مداورات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع على ما يلي:

١٩٩٠ - اتفاق بروتوكول كيوتو من قبل ١٨٤ دولة في كيوتو، اليابان. يلزم ٣٧ دولة صناعية (دول الملحق ١) بتخفيض انبعاثات الكربون بنسبة ٥ في المائة سنويًا بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠١٢ عند إنهاء اتفاقية كيوتو.

١٩٩٢ - وافقت قمة الأرض في ريو دي جانيرو على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). يلزم الحكومات بمنع التغير المناخي الخطير الذي يُعتبر للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ما لا يزيد عن ٢٠ درجة مئوية.

• خمسة عشر اجتماعًا لمؤتمر الأطراف (COP)، آخر اجتماع (COP15) يعقد في كوبنهاغن في ديسمبر ٢٠٠٩. وسيعقد اجتماع COP16، في المكسيك. شاركت المنظمات الدولية الثلاث "الشقيقة" IASSW و ICSW و IFSW بشكل مشترك في هذه المناقشات لأول مرة في كوبنهاغن في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩.

٦- دور الأخصائيين الاجتماعيين في حالات الكوارث:

يتم تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين من قبل جمعياتهم المهنية على الاستجابة للكوارث من منظور صديق للبيئة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ويلعب العاملون الاجتماعيون أدوارًا مختلفة في حالات الكوارث (Desai، 2007). يتم سن العديد من هذه في الاستجابة للتأثيرات المباشرة للكارثة وتشمل:

- الميسر.
- منسق.
- الحشد المجتمعي (من الناس والأنظمة).

- حشد الموارد.
 - مفاوض أو وسيط بين المجتمعات ومستويات الحكومة المختلفة.
 - وسيط بين المصالح والجماعات المتضاربة، بما في ذلك تلك القائمة على العلاقات بين الجنسين.
 - مستشار للجهات الحكومية والجهات الأخرى.
 - الدفاع عن حقوق الناس واستحقاقاتهم.
 - المعلم، يعطي معلومات حول كيفية الحصول على مساعدات الإغاثة وتجنب الأمراض التي يمكن أن تتدلع بعد وقوع كارثة.
 - مدرب، لا سيما في كيفية الاستجابة بشكل فعال في تعبئة الموارد المحلية عند وقوع الكوارث.
 - مترجم ثقافي.
 - معالج يساعد الناس على التعامل مع العواقب العاطفية للكوارث
- ركزت أدلة التدخل في حالات الكوارث تقليدياً على تقليل المخاطر التي تُعرّف بأنها تقليل الاحتمال الموضوعي والذاتي لحدوث حدث سلبي. لقد اقترحوا أن الإجراءات التالية حاسمة في حالات الإغاثة في حالات الكوارث:
- عكس أي تأثير سلبي على الصحة.
 - تعديل الأخطار المحددة.
 - تقليل نقاط الضعف وزيادة المرونة.
 - تحسين التأهب للكوارث لكوارث محتملة في المستقبل (Perez and Thompson، 1994).

تميل الأمم المتحدة إلى رؤية دور الأخصائيين الاجتماعيين في المقام الأول كتعبئة المجتمعات من أجل: تقييم الأوضاع ؛ توزيع الموارد في أعقاب الكارثة مباشرة ؛ وتقديم الرعاية النفسية والاجتماعية. قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC) بتضمين الأخصائيين الاجتماعيين في تشكيل المبادئ التوجيهية النفسية والاجتماعية (Yule، 2008) ؛ Bragin، 2009)، ولكن لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به على هذه الجبهة إذا كان للعمل الاجتماعي أن يكتسب صوتاً قوياً على طاولة صنع القرار. إن إيجاد الحلول التي من شأنها تحقيق الأهداف المحددة أعلاه ضمن الهدف العام للحساسية الثقافية

والاستجابات العادلة والمنصفة أمر معقد للغاية. فهي تتطلب من المجتمعات والأفراد تطوير مرونتهم وقدراتهم على التكيف وقدراتهم في تقييم نقاط الضعف والمخاطر في مواقف ومواقع محددة. يمكن أن تساعد هذه التطورات في صياغة تدابير وقائية، لا سيما تلك التي تؤثر على المستشفيات وغيرها من الخدمات الصحية وشروط المأوى على المدى القصير والطويل. يمكن أن تساعد المبادرات الوقائية أيضًا في تعميم: الوقاية؛ أنظمة الإنذار المبكر؛ والاستجابات الإنسانية. لم يتم بعد تنفيذ هذه الأهداف بالكامل حتى في المناطق المتضررة من كارثة تسونامي في المحيط الهندي عام ٢٠٠٤. ومع ذلك، سيتعين على المساعي المتعلقة بالكوارث دعم حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والبيئية والتوزيع العادل للموارد المحدودة إذا أريد إيجاد حلول قوية ستستمر في المستقبل. إن قيم الإنصاف والعدالة ركائز أساسية لجهود الإغاثة في حالات الكوارث. كما يصعب تحقيقها في ظروف الكوارث عندما تختفي البنى التحتية الأساسية للاتصالات والنقل والحكم.

بالاعتماد بشكل كبير على (Desai 2007)، أ طرح المهارات والعمليات المتضمنة في العمل في المجتمعات المتضررة من الكوارث أدناه. إنهم لا يتبعون بالضرورة بعضهم البعض بترتيب أنيق، لكنهم غالبًا ما يحدثون بشكل متزامن وفوضوي. هم:

- إجراء اتصال أولي.
- إشراك السكان المحليين خلال عمليات التدخل.
- تقييم المعلومات المتوفرة وتحديد مجالات العمل.
- صياغة عقود العمل المطلوب القيام به.
- بدء الإجراء (الإجراءات) المطلوب.
- تقييم النتائج باستمرار.

٧- الحلول الممكنة؟

الأخصائيون الاجتماعيون الذين يلتقطون أجزاء من الكوارث بما في ذلك تلك التي ستنتج عن تغير المناخ لديهم دور مهم يلعبونه في تشكيل السياسات وإيجاد الحلول التي لن تضع الناس في مواجهة بعضهم البعض. وبالتالي، فهم بحاجة إلى فهم العلم وراء الكوارث بما في ذلك تغير المناخ؛ المشاكل التي تطرحها الكوارث في أجزاء مختلفة من العالم؛ حدود الحلول الحالية؛ والبحث عن طرق لحل المشكلات الملحة بالفعل للحصول على إجابات وتلك التي يمكنهم توقعها، ويجب إيجاد الحلول التي ستنتج على المستويات الشخصية والوطنية

والدولية. يمكن للممارسين والمعلمين والباحثين الأفراد العمل من أجل هؤلاء على المستوى الشخصي بالإضافة إلى تعبئة المجتمعات التي يعملون فيها للقيام بالمثل، كما يمكنهم العمل بشكل جماعي واستخدام منظماتهم الدولية مثل IASSW و IFSW و ICSW لدعم المبادرات التي تهدف إلى تغيير السياسات على المستويين الوطني والدولي وتغيير السياسات وتنفيذها في الأمم المتحدة ومن خلال أجهزتها وخاصة تلك العاملة على المستويين الإقليمي والدولي.

العمل الشخصي:

يمكن للأفراد تقليل المخاطر التعرض للكوارث من خلال تطوير مرونتها واتخاذ الخطوات المناسبة اللازمة لتقليل احتمالية تعرضهم لآثار سلبية إذا حدثت كارثة في طريقهم. ستعتمد هذه على طبيعة الكارثة التي يتوقعونها والموارد التي لديهم تحت تصرفهم. على سبيل المثال، يمكن لشخص يعيش في سهل الفيضان أن يتخذ إجراءات "لحماية منازلهم من الفيضانات"، على سبيل المثال، بدأ بعض الأشخاص في بنغلاديش في بناء منازل على ركائز متينة بحيث يمكن غسل المياه تحت منازلهم. يمكن للناس تقليل تأثير تغير المناخ على حياتهم وحيوة الآخرين من خلال تقليل بصمتهم الكربونية الشخصية باستخدام طاقة أقل. يمكن القيام بذلك عن طريق استبدال مصابيح الإضاءة التقليدية بأخرى موفرة للطاقة، وعزل المنازل، وتقليل التدفئة بمقدار ١٠ درجات مئوية، والحد من استخدام تكييف الهواء، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية ومضخات الحرارة للتدفئة، وإيقاف تشغيل الأدوات الكهربائية في وضع الاستعداد. والسفر في وسائل النقل العام. الجهود الفردية مهمة لأن الانبعاثات المحلية تشكل ٤٠ في المائة من إجمالي الانبعاثات (جيدينز، ٢٠٠٩). العمل الشخصي وحده لا يكفي. كما أن الحلول الجماعية التوافقية على المستويين الوطني والدولي مطلوبة.

العمل الوطني:

يجب أن يركز العمل الوطني على تمكين المجتمعات المحلية والأشخاص الذين يعيشون داخلها وضمان توفير الموارد اللازمة للحد من الأضرار التي يمكن أن تسببها الكوارث لمن يحتاجون إليها. لتحقيق ذلك، يمكن للأخصائيين الاجتماعيين الدفاع عن سياسة "جميع المخاطر" ومساعدة المجتمعات على التعبئة لمساعدة أنفسهم على تحقيق أهدافهم. عادة ما يكون لدى السكان المحليين اقتراحات جيدة لتقديمها إذا كان أولئك الذين يتخذون القرارات ويملكون الموارد مستعدون أو يمكن إقناعهم بأهمية الاستماع إلى مقترحاتهم وأخذها في

الاعتبار في مداولاتهم. يمكن أيضًا إشراك الأخصائيين الاجتماعيين في تقييم خطط الاستجابة للطوارئ الحالية والمساعدة في إشراك السكان المحليين في إعادة صياغتها عند الضرورة. تعتبر عمليات نقل تقنيات الطاقة النظيفة جزءًا من حل مشكلة تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى الأموال اللازمة للتكيف معها والتصنيع بطريقة "خضراء" من قبل البلدان ذات الدخل المنخفض في الجنوب العالمي. يمكن للحكومات الوطنية تسهيل كلا الإجراءين من خلال إقناع الشركات بالتخلي عن تقنياتها "الخضراء" للبلدان ذات الدخل المنخفض من خلال دعمها للقيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات توفير الأموال لمساعدة البلدان الصناعية على التعامل مع النتائج وتطوير مسارات "خضراء" للتنمية تكون مستدامة وتعتمد على نقاط القوة والمبادرات المحلية. في نهاية عام ٢٠٠٩، قدر الاتحاد الأوروبي أنه سيتعين تحويل ١٠٠ مليار يورو سنويًا من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ لتمكين حدوث هذه التطورات. واقترحت أن تقدم أوروبا ٣٠ مليار دولار من هذا المبلغ. الولايات المتحدة ٢٥ مليار دولار. وبقية العالم الصناعي والباقي على أساس سنوي. تم حساب هذه المساهمات وفقًا لحجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى انبعاثات الكربون. اعتبر الاتحاد الأوروبي هذا المبلغ ميسور التكلفة حيث كان يمثل حوالي ٠,٣ في المائة من الدخل الإجمالي السنوي للدول الغنية (الأسبوع، ٢٠٠٩، ص ٢٨). يمكن أن يشارك الأخصائيون الاجتماعيون في الإجراءات المحلية والوطنية التي تهدف إلى تقليل البصمة الكربونية للبلد من خلال الدفاع عنهم.

العمل الدولي:

يتعين على المنظمات الثلاث "الشقيقة" تطوير هياكلها التعاونية بشكل كامل أكثر مما لديها حتى الآن لتعزيز مشاركتها في الأمم المتحدة ووكالاتها العديدة التي تتدخل في أو تعزز الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز رفاهية الناس، وهذا أمر ضروري في الحصول على صوت حول طاولة المساعدات الإنسانية. إن إطار العمل الدولي بشأن تغير المناخ موجود بالفعل ويمكن لـ IASSW و IFSW و ICSW الشروع في المزيد من الأنشطة المشتركة للدعوة إلى مستقبل "أكثر اخضرارًا" وتوزيع فوائده بشكل عادل بين مجموع سكان الأرض. تم قبول ضرورة الحد من انبعاثات الدفيئة إلى ١٤٠٠ مليار طن بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٥٠ باعتبارها ضرورية للحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة دون ٢٠ درجة مئوية. ومع ذلك، فإن الحقائق المعاصرة والكميات المتغيرة التي تصدرها كل دولة أو لا تتبع منها تشير إلى أن الاتفاقية

الدولية الجديدة يجب أن تتجاوز النموذج الثنائي لـ "الغرب باعتباره الملوث" و "العالم النامي باعتباره الضحية" الذي يسود حاليًا في المناقشات الدولية حول هذا الموضوع لأن هذا يمثل حجرًا رئيسيًا للعمل ولا يأخذ في الاعتبار حقائق اليوم القائلة بأن النمو الكبير في الانبعاثات يأتي الآن من الاقتصادات الناشئة. هذا الواقع يتطلب حلولاً بديلة ترى العالم ككل وتقبل الترابط بين الشعوب والدول.

٨- الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل معلمي العمل الاجتماعي والممارسين وواضعي السياسات:

يمكن للأخصائيين الاجتماعيين المشاركين في مناقشات تغير المناخ واتخاذ الإجراءات التي تتوافق مع مبادئهم الأخلاقية. هؤلاء هم:

حقوق الإنسان والكرامة على المستويين الفردي والجماعي ؛
العدالة الاجتماعية؛

التكافل والمعاملة بالمثل والتضامن ؛ سلام؛ والعدالة البيئية.

الأخصائيون الاجتماعيون على دراية بهذه المبادئ لأنها جزء من وثيقة الأخلاقيات المتفق عليها بين IASSW و IFSW في عام ٢٠٠٤، كما تم توضيحها في العديد من مدونات قواعد السلوك الوطنية للممارسة في جميع أنحاء العالم.

بالنظر إلى شكوك الناس والخلافات حول إساءة استخدام المساعدات الإنسانية، والفشل في التوصل إلى اتفاق ملزم بشأن تغير المناخ في كوبنهاغن، لن يكون اتخاذ الإجراءات أمرًا سهلاً: يمكن للأخصائيين الاجتماعيين أن يصبحوا أكثر نشاطًا مما كان عليه الحال حتى الآن لاتخاذ إجراءات تتضمن ما يلي:

- زيادة الوعي حيث يمكن مناقشة القضايا المتعلقة بتأثير الكوارث المحتملة بما في ذلك تغير المناخ وفقًا لسيناريوهات محتملة مختلفة. هذا مهم بشكل خاص على المستويين الفردي والمحلي.
- الضغط من أجل اتخاذ تدابير وقائية على المستوى المحلي، على سبيل المثال، بناء منازل مقاومة للكوارث لتقليل الخسارة المحتملة للمنازل مع مراعاة الاحتياجات والظروف والموارد المحلية ؛ على الصعيد الوطني خاصة فيما يتعلق بوضع السياسات والإفراج عن الموارد ؛ وعلى الصعيد الدولي خاصة في وضع المعايير ومراقبة تحقيقها.

- تعبئة المجتمعات محلياً ووطنياً ودولياً لبدء العمل الوقائي قبل وقوع الكارثة والتدخل بشكل مناسب عند وقوع الكارثة.
- الحوار مع واضعي السياسات ووسائل الإعلام لتغيير السياسات على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ويشمل ذلك القضايا المرتبطة بالموارد ومشاركة التقنيات لضمان مساعدة الأشخاص الأكثر عرضة للخطر على تقليلها. على سبيل المثال، من شأن أنظمة الإنذار المبكر للأشخاص الذين قد يتأثرون بكارثة تسونامي أن تقلل عدد القتلى بشكل كبير. ولكن حتى اليوم، لا يستطيع جميع المتضررين من تسونامي المحيط الهندي عام ٢٠٠٤ الوصول إلى مثل هذه الأنظمة.
- تطوير مناهج تغطي الكوارث كجزء من العمل الاجتماعي السائد.

مربع ١ يقارن أدوار الأخصائيين الاجتماعيين في التدخل السياسي/ حالات الكوارث

التدخل السياسي	حالات الكوارث
ناخب	• الميسر.
مناضل	• منسق.
اقامة الائتلاف	• الحشد المجتمعي (من الناس والأنظمة).
المدافع	• حشد الموارد.
ناشط	مفاوض أو وسيط بين المجتمعات ومستويات الحكومة المختلفة.
منظم المجتمع	• وسيط بين المصالح والجماعات المتضاربة، بما في ذلك تلك القائمة على العلاقات بين الجنسين.
محلل السياسات	• مستشار للجهات الحكومية والجهات الأخرى.
اللوبي	• الدفاع عن حقوق الناس واستحقاقاتهم.
باحث مؤيد	المعلم، يعطي معلومات حول كيفية الحصول على مساعدات الإغاثة وتجنب الأمراض التي يمكن أن تندلع بعد وقوع كارثة.
شاهد	• مدرب، لا سيما في كيفية الاستجابة بشكل فعال في تعبئة الموارد المحلية عند وقوع الكوارث.
خطيب	• مترجم ثقافي.
مستشار	• معالج يساعد الناس على التعامل مع العواقب العاطفية للكوارث

مراجع الدراسة:

أ. المراجع باللغة العربية:

أبو المعاطي وآخرون، ماهر: (٢٠١٣) مدخل الخدمة الاجتماعية (مفاهيم- طرق- مجالات)
أبو النيل، مرفت أحمد محمد: (١٩٩٥) دور الخدمة الاجتماعية في العمل الفريقي لمواجهة المشكلات الصحية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم- جامعة القاهرة.

إسماعيل، لطيفة عبد العاطى حسين: (٢٠٠٣) المؤتمر السنوى الثامن لإدارة الأزمات فى القطاع الصناعى فى ظل المتغيرات البيئية المعاصرة (التحديات والطموحات) (القاهرة: جامعة عين شمس، ٦ ديسمبر.

إسماعيل، لطيفة عبد المعطى حسن: (٢٠٠٣) التخطيط الجيد لمواجهة الكارثة (المؤتمر السنوى الثامن لإدارة الأزمات فى القطاع الصناعى فى ظل المتغيرات البيئية المعاصرة (التحديات والطموحات) المجلد الأول، ٦ ديسمبر.

التقرير النهائى للجنة الخدمات (١٩٩٣) عن موضوع "حول خطة قومية لمواجهة الكوارث الطبيعية أو التى من صنع الإنسان" مقدمة لمجلس الشورى، (القاهرة: دور الانعقاد الثالث عشر. حسنى، بكر أحمد، (١٩٩٨) نحو رؤية عربية لدراسة الأزمات، المؤتمر السنوى الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث الأزمات، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر. الحملاوى، محمد رشاد (٢٠٠٥): إدارة الأزمات والكوارث البيئية فى ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة ورقة عمل، المؤتمر السنوى العاشر، القاهرة: جامعة عين شمس، المجلد ١، ٣ - ٤ ديسمبر. زهار، خالد ادم ، (٢٠٠٢) حقوق الإنسان فى السياسة والقانون، الطابعون دار ايارا للطباعة والنشر، طرابلس.

زيدان، على حسين وآخرون: (٢٠٠٢) نماذج ونظريات معاصرة فى خدمة الفرد، (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

السروجي، طلعت مصطفى: (٢٠١٠) الخدمة الاجتماعية الدولية، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث. سليمان، هدى توفيق محمد: (١٩٩٥) التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية لمساعدة الأسر على التعامل مع المشكلات التى تعوقها على أداء وظائفها فى حالة الأزمة- دراسة مطبقة على منطقة مساكن السد العالى بمدينة الفيوم ، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، جامعة القاهرة. شاد أحمد عبد اللطيف: الخدمة الاجتماعية البيئية، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة.

الشريف، علاء الدين محمد النبراوى: (١٩٩٥) التخطيط لمواجهة الكوارث البيئية المحتملة فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية.

شعلان، هدى أحمد: (١٩٩٩) إدارة الأزمات (الأسس - المراحل - الآلية) الطبعة الأولى، بدون دار نشر. الصادى، وفاء هانم: (١٩٩٣) استراتيجيات تنظيم المجتمع المستخدمة مع سكان المجتمع لمواجهة الأزمات بحث منشور فى مجلة الخدمة الاجتماعية، (القاهرة: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد ٣٧ السنة الحادية عشر.

- الضويحي، عبد العزيز بن صالح بن سلطان: (٢٠٠٤) التخطيط الإعلامي ودوره في مواجهة الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير، (جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، ٢٠٠٤)، ص ١٥٨.
- الطبلاوي، جوى عبد الله: (١٩٩٧) ثقافة المنظمة والمواجهة الفعالة للأزمة، بحث منشور في المؤتمر الثاني لإدارة الأزمات والكوارث، القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٥ - ٢٦ أكتوبر.
- الطيب، يسن بشير: (١٩٩٢) إدارة الكوارث، الطبعة الأولى، (لندن: ميدلايت.
- العبودي، حمد عادل وآخرون (١٩٩٨): إدارة الكوارث في جمهورية مصر العربية، المؤتمر السنوي الثالث لإدارة الأزمات والكوارث، وحدة بحوث الأزمات، (القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر.
- العماري، باسم رشدي: (١٩٩٣) إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى.
- القبندي، سهام: (١٩٩٦) دور الجمعيات ذات النفع العام في مواجهة الأزمات والكوارث، دراسة مطبقة في دولة الكويت، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات في الوطن العربي، (القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بينها بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع، في الفترة من ٢٤ / ٨ إلى ٤ / ٩.
- عبد الدايم، فوزية: (٢٠٠١) طريقة تنظيم المجتمع والتعامل مع المشكلات المجتمعية المترتبة على أزمة السياحة في المجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
- عبد السند، سريّة جاد الله: (١٩٩٣) دراسة الآثار الاجتماعية الناتجة عن الكوارث الطبيعية (الزلازل) نحو نموذج مقترح لطريقة تنظيم المجتمع للتعامل مع الكوارث، بحث منشور في المؤتمر العلمي السادس، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان ٢١ - ٢٣ أبريل.
- عبد اللطيف، رشاد أحمد: (١٩٩٢) الجهود التطوعية ودورها في مواجهة مشكلات المتضررين من الكوارث، دراسة مطبقة على بعض الجمعيات بمحافظة القاهرة، المؤتمر العلمي السادس للخدمة الاجتماعية، ٩ - ١٢ ديسمبر.
- عبد اللطيف، رشاد أحمد: (١٩٩٣) ممارسة الدفاع في تنظيم المجتمع في العمل مع المتضررين من الزلازل في الريف. دراسة تطبيقية بمركز العياط محافظة الجيزة، المؤتمر العلمي السادس، (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢١ - ٢٣ أبريل.
- عبد اللطيف، رشاد أحمد: (٢٠٠٤) البيئة والإنسان منظور اجتماعي، (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

عبد الوهاب، بدرية شوقي وآخرون: (١٩٩٥) الآثار الاجتماعية للكوارث الطبيعية، دراسة ميدانية للمتضررين من آثار السيول بمحافظة سوهاج، مجلة كلية الآداب، (جامعة أسيوط، العدد السابع عشر، يناير).

على، رحاب محمد: (٢٠٠١) تطوير دور الجمعيات الأهلية في مواجهة الأزمات والكوارث، دراسة تطبيقية بمحافظة القاهرة، بحث منشور في المؤتمر السنوي السادس لإدارة الأزمات الاقتصادية في مصر والعالم العربي، القاهرة: كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٧-٢٨ أكتوبر.

عويس، منى: (١٩٩٦) الأسس النظرية للتخطيط الاجتماعي في محيط الخدمة الاجتماعية، (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان).

فضلى، وفاء محمد: (١٩٩٣) المشكلات المترتبة على الزلزال ومؤشرات علاجها من منظور الأزمة في خدمة الفرد، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، (القاهرة: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين السنة ١١، العدد ٣٦، يناير).

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان: (١٩٩٥) استطلاع رأي القادة المهنيين في وزارات الخدمات حول مشاركة المواطنين في مواقف الأزمات- دراسة ميدانية مطبقة بمحافظة جنوب سيناء، دراسة علمية غير منشورة، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان- مارس.

محمد، برغوت على: (٢٠٠٣) دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الإعلامية.

مسلم، على سيد: (١٩٩٧) دور الهيئات الحكومية والأهلية في إشباع احتياجات متضرري الزلزال (دراسة ميدانية بمساكن عين حلوان)، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان، ١٩٩٧).

مصطفى فهمى محمد: دور التخطيط في إدارة الأزمات والكوارث المؤتمر السنوي الخامس لإدارة الأزمات والكوارث، المجلد الرابع، (القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠٠٠م)

المؤتمر السنوي العاشر (٢٠٠٥): ورقة عمل إدارة الأزمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة ٣-٤ ديسمبر.

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية (قطاع الشئون الاجتماعية) (٢٠١٩) خطة الوزارة لإزالة الآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والأزمات، (القاهرة: الإدارة العامة للضمان الاجتماعى والإغاثة)

يعقوب، خيت عبد الله: (٢٠٠٨) دور منظمات المجتمع المدني السودانية في دعم السلام، مفوضية العون الإنساني الخرطوم.

ب. المراجع باللغة الانجليزية:

Aniel Pollack; **Social workers and the United Nations: Effective advocacy strategies**, International Social Work, vol 50, N 1, Sage Publications: London, 2007, P. (115).

Aronet Anne Marie, Gerber Gary, J: (1997) **Client Satisfaction in a Community crisis center**, Peer reviewed journal, Evaluation and program Planning, Vol.20 (4), Nov.

Arvey Steve, Haine Victor: **Employer treatment of Employees during a community crisis**: (2005) the role of procedural and distributive justice, Journal of Business and psychology, Vol.20 (1), Sep.

Cott G. Chaplowe and Ruth Bamela Engo- Tjeqa; (2007) **Civil Society Organizations and Evaluation: Lessons from Africa**, Op cit.

David F. Gillespie; (2008) **Disasters**, In Terry Mizrahi & Larry E Davis (Editors in Chief); **Encyclopedia Of Social Work**, 20th, Volume2, NASW Press and Oxford University Press, New York.

Ennis D. Long (Ed.) ;(2006) **Macro Social Work Practice: A Strengths Perspective**, Thomson Brooks/ Cole, Belmont –USA.

Iriam Potocky ;(2017) **Immigrants and Refugees**, in Terry Mizrahi & Larry E Davis (Editors in Chief); **Encyclopedia of Social Work**, 20th, Vol 2, op cit.

Lbert R. Roberts; (2020) **Crisis Intervention** , In Terry Mizrahi & Larry E Davis (Editors in Chief); **Encyclopedia of Social Work**, 20th, Vol 1, op cit.

Oehm Amnon: **Participation Strategies of Activist- Volunteers in the life cycle of Community Crisis**, (2005) British Journal of Social Work, Vol.32 (1), Jan...

Orrence Elizabeth Reed: **Linking decision making in an Action learning Organization during A Period of Crisis** (Community College), (1997) Seattle University.

Osalie Ambrosio & et.al ;(2006) **Social Work and Social Welfare an Introduction**, op cit.

Osalie Ambrosio & et.al; **Social Work and Social Welfare an Introduction**, Thomso Higher Education, 6Th.

Oseph M. Wronka; (2005) **Human Rights** in Terry Mizrahi & Larry E Davis (Editors in Chief); **Encyclopedia of Social Work**, 20TH Edition, Volume2, op cit.

Oson Stanely: (2000) **Training and Nature for Social Crisis ministry in the Local Congregation**, United Technological Seminary.

Paidilla Sigr: (1989) **Non government Organization Partners in the indgonous Peoples Stuggle, Solidarity**, No, 1221 Sas.

Sager, on Simon Sager; (2019) **Social Planning**, in Terry Mizrahi & Larry E Davis (Editors in Chief); **Encyclopedia of Social Work**, 20th, Vol 4, op cit.

Udith A. Walter & Frederick L.Ahearn; (2007) **Displaced People**, op cit.

William G. Brueggemann; (2002) **The Practice of Macro Social Work**, Thomson Learning, 2th, Belmont, USA.